التسامح في بعض الحضارات القديمة

أ. م. د. علي عباس مراد(*) م. م. فاتن محمد رزاق(**)

المقدمة

يمثل التسامح فضيلة مدنية وضرورة سياسية وأخلاقية واجتماعية خاصة في المجتمعات ذات التنوع السياسي، الديني، الطائفي، القومي، إذ لا يعد وجود التسامح ضرورة لازمة للمجتمعات التي تعاني من نزاعات أو صراعات فحسب، بل أن وجوده ضرورة لازمة لكل المجتمعات حتى في أوقات السلم عندما يكون المجتمع ذو مكونات مختلفة. وعلى بالرغم من تبلور التسامح مفهوما ومضمونا وتطبيقا بشكل أكثر وضوحا ونضجا الفكر السياسي الحديث والمعاصر، إلا أن ذلك لا يعني خلو الحضارات القديمة منه، لأن خلو المجتمع من التسامح يعني معاناته من حالة دائمة من العنف والحروب الأهلية والخارجية بما لا يدع هذا المجتمع وحضارته يستقران ويزدهران ويستمران لولا إتباعهما التسامح بأنواعه المختلفة طالما أن تلك المجتمعات والحضارات لا تخلو من التنوعات المختلفة، ولا تعيش في عالم من لون واحد ولا شكل واحد.

إشكالية الدراسة: تمحورت إشكالية الدراسة حول تحديد مفهوم التسامح لغة واصطلاحا، وتحديد أنواعه، والتحقق من وجوده في بعض الحضارات الشرقية والغربية القديمة.

فرضية الدراسة: لحل الإشكالية التي تتمحور حولها هذه الدراسة، فإنها تفترض:

(إن التسامح يعني القبول بوجود الآخر المختلف، والاعتراف به، واحترام اختلافه، أيا كان موضوعه أو نوعه أو درجته، وأن للتسامح أنواعا مختلفة عرفتها المجتمعات والحضارات القديمة كفكرة وممارسة على الرغم من خلو مدوناتها من مفردة التسامح).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لمعرفة مفهوم التسامح وأنواعه والمدخل التاريخي لمعرفة نوع التسامح في الحضارات القديمة.

هيكلية الدراسة: للتحقق من صحة فرضية الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وخاتمة:

– **المبحث الأول**: تناول ماهية التسامح عارضا في المطلب الأول معناه اللغوي والاصطلاحي وفي المطلب الثاني أنواعه وأهميته وحدوده.

– **المبحث الثاني**: تناول التسامح في بعض الحضارات الشرقية القديمة، حضارة وادي الرافدين في المطلب الأول، والحضارتين الهندية والصينية في المطلب الثاني.

– **المبحث الثالث**: تناول التسامح في بعض الحضارات الغربية القديمة، الحضارة اليونانية في المطلب الأول، والحضارة الرومانية في المطلب الثاني.

– **الخاتمة**

Abstract

This study which is titled "The Tolerance in the old civilization" Supposes that Tolerance is a Civilian mortality and it is a political, social, moral, intellectual necessity specially in the societies, have political national, Religious denominational variety. Existence of Tolerance is not only important to the society which suffering from clash, but necessary also to all types of society, even in peacetime, when the society has different groups. According to that,

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية.

the study divided into three chapters in addition to the introduction and conclusion. The first chapter study the concept of Tolerance, the second section contain the Tolerance in the old east civilization (the Mesopotamia, India ,China civilization), the third chapter contain the Tolerance in the old west civilization (the Greece and roman civilization).

المبحث الأول

في ماهية التسامح

تحتاج العديد من المصطلحات المتداولة اليوم إلى تحديد معناها، وضبط دلالاتها وجذورها، تجنباً للتوظيف الأيديولوجي والاستخدام الغائي المتعسف[١]، وينطبق ذلك على مصطلح التسامح الذي يقول عنه (ريتشارد مكيون): (إذا لم تسألني عن ماهية التسامح فأنا أعرف هذه الماهية، وإذا سألتني فأنا لا أعرف). وإذ يعتمد تعريف المصطلحات الاجتماعية في جانب مهم منه على طريقة فهم الإنسان لها، والأهداف التي يتوخاها من استخدامها أو تطبيقها[٢]، فقد بات من الصعوبات الأخرى أمام مهمة تحديد معنى التسامح ودلالاته أنه لا يحمل نفس المعنى في كل المجتمعات الإنسانية، ولا حتى في المجتمع الواحد في عصور مختلفة لنشأته في ظروف وسياقات متنوعة، وتعرضه لتغيرات عديدة مما يتعذر معه تصوره أو تعريفه من منظور أحادي، فهو ليس مصطلحاً ذا دلالة مفاهيمية دينية فقط، ولا تطبيقية سياسية فحسب، ولا يقتصر على النطاق الثقافي والتفاعل الاجتماعي وحده بل يشمل كل ذلك. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في ثقافات عديدة حمل فيها معاني ودلالات مختلفة، لذلك اختلف الباحثون حول مفهوم التسامح ونشأته وتطوره[٣]، ويقتضي ذلك أن نبين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتسامح في المطلب الأول، وأنواع التسامح وأهميته وحدوده في المطلب الثاني.

المطلب الأول

المعنى اللغوي والاصطلاحي للتسامح

على الرغم من شيوع التأكيد على أهمية التسامح وضرورته، إلا أن ذلك لا يعني أن له معنى أو دلالة واحدة لدى الجميع، إذ اتخذ التسامح معاني ودلالات مختلفة من لغة لأخرى ومن مفكر لآخر، لذلك سنتناول في المطلب الأول المعنى اللغوي الغربي والعربي اولاًوالمعنى الاصطلاحي للتسامح، وأنواع التسامح وأهميته وحدوده في المطلب الثاني.

أولا. المعنى اللغوي للتسامح:

١. المعنى الغربي للتسامح

تُشتق كلمة التسامح Tolerance في الانكليزية من الكلمتين اللاتينيتين Tolere أي يعاني ويقاسي، و Tolerantia وتعني لغوياً التساهل[٤]. وتستخدم Tolerance في اللغة الانكليزية بمعنى استعداد المرء لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد به، وتعني أيضا فعل التسامح نفسه، وتشير Toleration بدرجة أكبر إلى التسامح الديني أي السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المتناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد[٥]. ويقول قاموس المورد أن هذه الكلمة تعني[٦]:

١. التسامح أو القدرة على الاحتمال.

---

(١) محمد محفوظ، في معنى التسامح..التسامح وآفاق السلم الأهلي، عن: (مجموعة باحثين)، التسامح وجذور اللاتسامح، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٨٣.

(٢) علي اسعد وطفة، التربية على قيم التسامح، مجلة التسامح، العدد ١١، سلطنة عمان، ٢٠٠٥، ص ٢١٣.

(٣) اشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية في كلية الآداب- جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

(٤) عصام عبد الله، المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص١٧.

(٦)منير البعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٩٧٥.

٢. المتسامح و Tolerable الصفة تعني محتمل أو ممكن احتماله.

٣. Tolerate بمعنى يتسامح بـ، أو يجيز أو يحمل، و Toleration بمعنى التسامح الديني.

ويشير قاموس أكسفورد إلى أن[٧]:

١. Tolerance تعني الاستجابة أو الموافقة على الآراء أو السلوك الذي لا توافقه أو تحبه.

٢. Tolerant تعني إمكانية قبول آراء وسلوك الأفراد غير المتوافقين معهم.

٣. Tolerable تعني الموافقة وتحمل الأفكار والمعتقدات البغيضة أو غير المستحبة لنا، المكروهة.

٤. Tolerate تعني السماح للأفعال التي لا نوافقها بالتعايش معها لكن لا نشجعها.

٥. Toleration تعني السماح للآراء والأفعال غير المرغوبة بالحدوث والاستمرار.

ويرى بيتر.ب. نيكولسون أن اللغة الانكليزية تحوي على المفردة Toleration التي تستخدم فيها لوصف المبدأ المعلن القائل بأن على المرء أن يكون متسامحاً، وتعني في الاستعمال العادي فعل ممارسة التسامح بالضبط أو الميل إلى أن يكون المرء متسامحاً وتستخدم كلمة Tolerance لوصف فعل التسامح أو ممارسته، ووجدت قبل أن توجد Toleration، وكل هذه المفردات مشتقة من الفعل Tolerate ونعت Tolerant والفاعل Tolerato[٨]. ويفرق محمد أركون بين مفردة إباحة التسامح Toleration التي تعني طبقاً لقاموس ويبستر إبداء تفهم أو تساهل إزاء معتقدات أو ممارسات تختلف أو تتعارض مع معتقدات الذات أو ممارستها، والقبول بالحياد عن معايير معينة ومفردة. وتعني Tolerance السياسة التي تنتهجها حكومة ما وتبيح بموجبها ممارسة معتقدات دينية وعبادات غير معتمدة رسمياً، ويشير قاموس ليتره الفرنسي في القرن التاسع عشر إلى الأصل الفلسفي لهذه التعبير في تعارض آراء معينة مع آرائنا[٩]. وعلى الرغم من اختلاف المفردتين من حيث أصلهما اللاتيني أو الانكليزي، إلا إنهما تحملان نفس المعنى أي (التحمل والتعايش) مع أشياء غير محببة لنا أو غير مقبولة، وتحملنا نتيجة لذلك شيئاً سلبياً لا نتوافق معه[١٠]، وأن تحملنا هذا وصبرنا على الآخرين من أجل التعايش معهم[١١]، وفي ضوء ما تقدم فإن كلمة التسامح تعني في اللغات الغربية القبول والتساهل، وتحمّل الآراء والأفكار والمعتقدات المختلفة عن آرائنا وأفكارنا ومعتقداتنا.

٢. المعنى العربي للتسامح

يختلف معنى التسامح في اللغة العربية عن معناه في اللغات الأجنبية، فقد جاء في قاموس لسان العرب أن السماح والسماحة: الجود، سمح سماحة وسموحة وسماحاً: جاد[١٢]، والمسامحة: المساهلة، وتسامحوا: تساهلوا، وفي الحديث الشريف: يقول الله عز وجل: اسمحوا لعبدي كإسماحه إلى عبادي، والإسماح لغة في السماح بمعنى جاد وأعطى من كرم وسخاء[١٣]. ويأتي السماح في قاموس المنجد بمعنى الجود والكرم والتساهل، فسمح: سماحاً وسماحة العود بمعنى ساهل ولان، وسامح في الأمر ساهله ولاينه ووافقه على مطلوبة، وتسامح: تساهل، والتسامح التساهل[١٤]. ولا يخرج القاموس المحيط في تحديده للمعنى اللغوي

---

(٧) قاموس أكسفورد الحديث، انكليزي – انكليزي – عربي، ط٨، ٢٠٠٢، ص١٦١٥. وكذلك ينظر: عبدالسلام بغدادي، السلم الوطني المدني (دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٤-٢٥.

(٨) بيتر. ب. نيكولسون، التسامح: كمثال أخلاقي، عن: (مجموعة باحثين): التسامح بين شرق وغرب، ط١، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٩.

(٩) محمد أركون، في التسامح: مقارنة بين الأديان والعقل الحديث، مجلة: قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٣٧-٣٨، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

(١٠) سمير الخليل، التسامح في اللغات الغربية، عن: (مجموعة باحثين): التسامح بين شرق وغرب، مصدر سبق ذكره، ص٦ – ص٧.

(١١) محمد مجتهد شبستري، إشكالية التسامح، عن: (مجموعة باحثين): التسامح وجذور اللاتسامح، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(١٢) شوقي أبو خليل، تسامح الإسلام وتعصب خصومه، ط٣، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٤٢٨هـ، ص ٤١.

(١٣) المصدر نفسه، ص٤٢.

(١٤) لويس معلوف، قاموس المنجد في اللغة، ط٤، بلا مكان، ١٤٢٣هـ، ص ٣٤٩.

للتسامح عن ذلك، فنجد سَمُحَ: كَرُمَ، وسَماحاً وسَمَاحة وسُمُوحاً وسُمُوحَةً وسَمْحاً وسِماحاً: جاد وَكَرُمَ، وسمحاء: كُرماء، وتَسامَحوا: تساهلوا[١٥]. ويرى أحد الباحثين أن مفردة التسامح تحمل في اللغة العربية معنى[١٦]:

١. سمح سماحة أي جاد وأعطى من كرم وسخاء.

٢. وقد يقال اسمح في المتابعة والانقياد، وهناك من يقول أسمحت نفسه إذا انقادت.

٣. وتأتي بمعنى الإعطاء، ويقال سمح لي فلان أي أعطاني وهذا يشبه المعنى الأول الجود.

٤. وسمح لي بذلك: يسمح سمحاناً واسمح وسامح أي وافقني على المطلوب.

. والمسامحة تعني المساهلة: وتسامحوا أي تساهلوا.

٦. وتأتي بمعنى الاتساع لقول العرب: عليك بالحق فأن فيه لسمحاً أي متسعاً.

٧. وتأتي بمعنى الاستقامة والتثقيف إذ يقال سمِح الرمح أي تعديله.

٨. وتأتي بمعنى السرعة.

٩. وقيل سمح بمعنى هرب.

ويعني هذا أن كلمة التسامح لا تحمل في اللغة العربية شيئا من المعاني اللغوية الغربية ولا الاصطلاحية الحديثة للتسامح لأنها لا تنطلق في دلالتها هذه من مبدأ المساواة الذي يعد شرطا في الدلالة الحديثة للتسامح[١٧].

ثانيا. المعنى الاصطلاحي للتسامح

على الرغم من اختلاف المفهوم اللغوي للتسامح عربياً وغربياً، إلا أن الكثير من الباحثين والكتاب العرب المعاصرين حرصوا على عدم الارتهان إلى معانيه ودلالاته اللغوية العربية محاولين أن يواكبوا في ذلك الرؤية الغربية التي تجاوزت المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، والاعتراف بأنها تطورت وأصبحت تتضمن اصطلاحياً عنصرين أساسيين يتفاعلان: الحق والواجب، حق الفرد أو الجماعة في الاختلاف من جهة، وواجب الفرد أو الجماعة في احترام حق الغير في الاختلاف من جهة أخرى[١٨]. وقد جاء في قاموس لتسدلر ١٧٤٥م أن: التسامح ليس شيئاً آخر غير أن يحاول المرء التعامل مع الآخر بروح سلمية، وأن لا يمنع أحداً غيره من حقوقه الطبيعية، وأن يتولى المرء بكل لطف دحض الآراء الخاطئة التي تقال على منابر الوعظ والتي يكتبها القائمون على هذه المنابر، وأن يجتهد المرء بكل تواضع ويحتمل لتعليم غيره ما هو أفضل[١٩]. ويعرف قاموس لاروس الموسوعي المتسامح بأنه: من يقبل لدى الآخرين وجود طرق تفكير وحياة مختلفة عما لديه هو، أي أن التسامح هنا هو مبدأ توافقي ليس الغرض منه الأخذ بالممنوعات ولكن الوصول إلى التوافقات[٢٠].

وعرفت الموسوعة البريطانية التامح بأنه: السماح بحرية العقل أو عدم الحكم على الآخرين. ويكشف هذا التعريف عن إحدى السمات العامة للتسامح وهي الحرية ولكن ليس المطلقة التي تولّد التعصب[٢١]. ويحمل التسامح في موسوعة لالاند أربعة معاني[٢٢]:

---

(١٥) الفيروز آبادي، قاموس المحيط، ط٢، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٣٦.

(١٦) ثائر عباس النصراوي،التسامح الديني في مدرسة النجف الأشرف، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص ١١٦.

(١٧) علي اسعد وطفة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

(١٨) حميد نفل النداوي، ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين ألانا والآخر، المجلة السياسية والدولية، العدد ٨، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨، ص١٤٤. وكذلك ينظر: علي اسعد وطفة، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(١٩) سيلفيا هورش، لسنغ: الإسلام والتسامح، ترجمة: علي الشاويش، مجلة التسامح، العدد١٣، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص ٢٩٠.

(٢٠) عاطف علبي، إشكالية التسامح، مجلة التسامح، العدد ١٨، سلطنة عمان، ٢٠٠٧، ص٢٧٠.

(٢١) أشرف عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٢) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط٢، تعريب: خليل احمد خليل، المجلد الثالث، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ٢٠٠١، ص١٤٦٠-١٤٦١.

١. طريقة تصرف شخص يتحمل بلا اعتراض أذى مألوفاً يمس حقوقه الدقيقة بينما في الإمكان رد الأذية.

٢. أقصى انحراف يسمح به القانون أو يقره العرف بالمقارنة مع إجراءات محددة.

٣. استعداد عقلي أو قاعدة مسلكية قوامها السماح بحرية التعبير.

٤. احترام ودي لآراء الآخر باعتبارها مساهمة في الحقيقة الشاملة.

وللتسامح في معجم صليبا عدة معاني أيضا هي[٢٣]:

١. احتمال المرء بلا اعتراض الاعتداء على حقوقه الدقيقة بالرغم من قدرته على دفعه، أو تغاضي السلطة بموجب العرف والعادة عن مخالفة القوانين التي عهد إليها بتطبيقها.

٢. ترك الناس يعبرون عن آرائهم بحرية وإن كانت مضادة لآرائنا، ويرى غوبلو أن التسامح يوجب على المرء الامتناع عن نشر معتقداته وآرائه بالقوة والقسر.

٣. احترام المرء لآراء الآخرين لاعتقاده أنها تحمل جانباً من جوانب الحقيقة، والاعتراف لكل إنسان بحقه في إبداء رأيه[٢٤].

ويعرف بيتر ب. نيكولسون التسامح بأنه: فضيلة الإمساك عن ممارسة المرء سلطته في التدخل بآراء الآخرين وأعمالهم، علماً أن هذه الآراء والأعمال تختلف عن آراء الشخص المذكور وأعماله فيما يظنه مهماً إلى حد أنه لا يوافق عليها أخلاقياً[٢٥]. ويفرّق بوسييه في خطاباته بين التسامح وعدم الاكتراث (التساهل) بقوله إن كلمة التسامح تعني أنك لا تعاقب أصحاب الآراء المخالفة لرأيك، ولكننا إذا سمحنا لكل أصحاب المعتقدات صالحها أو طالحها أن يمارسوا آرائهم بحرية، لا يكون ذلك تسامحاً وإنما عدم اكتراث[٢٦]. وعليه، فإن المفهوم الاصطلاحي الحديث للتسامح لا يعني اللامبالاة وعدم الاكتراث الدالين على تجاهل الآخر وإهماله، واتخاذ موقف سلبي منه، بل يعني موقفا ذا طابع ايجابي[٢٧]. ويعني التسامح عن علماء اللاهوت الصفح عن مخالفة المرء تعاليم الدين، ومن معانيه أيضاً سلوك شخص يتحمل دون اعتراض أي هجوم على حقوقه في الوقت الذي يمكنه فيه تجنب الإساءة، ويعني كذلك استعداد المرء أن يترك للآخر حرية التعبير عن رأيه ولو كان مخالفاً أو خاطئاً[٢٨].

واعتمد المؤتمر العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في دورتها الثامنة والعشرون في باريس في تشرين الثاني ١٩٩٥ تعريفاً شاملاً للتسامح تضمنه الإعلان الذي أصدرته المنظمة، وعرفت المادة الأولى منه التسامح بأنه[٢٩]:

١. احترام وقبول التنوع والاختلاف عبر الانفتاح والمعرفة وحرية الفكر والضمير والمعتقدات، والتسامح ليس أخلاقيا فقط بل سياسي وقانوني، وهو فضيلة تسهم في إحلال ثقافة السلم محل ثقافة الحرب.

٢. إن التسامح لا يعني التساهل والتنازل، بل هو اتخاذ موقف ايجابي يُقر بحق الآخر في التمتع بحقوقه، وهو ممارسة يجب على الدول والجماعات والأفراد الأخذ به.

٣. إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية بما فيها التعددية الثقافية والديمقراطية وحكم القانون، وينطوي التسامح على نبذ الاستبداد والدوغماتية، ويثبت المعايير التي تنصب عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٤. إن التسامح لا يعني قبول الظلم الاجتماعي أو تخلي الفرد عن معتقداته والتهاون بها، بل يعني تمسكه بمعتقداته وقبوله تمسك الآخرين بمعتقداتهم وهو إقرار بحق الفرد في العيش بسلام.

وأكدت المادة الثانية على دور الدولة في نشر التسامح عبر الأخذ بالمواثيق والتشريعات الدولية، وتشريع القوانين الداخلية بموجب

(٢٣) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٧١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٧٢.

(٢٥) حميد نفل النداوي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

(٢٦) ثائر عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(٢٧) ناجي البكوش وآخرون، دراسات في التسامح. المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٥، ص١٢.

(٢٨) ثائر عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١١٧.

(٢٩) إعلان مبدأ التسامح (جامعة منيسوتا)، http://www1.umn.edu/humanrts.

- وكذلك ينظر: عمار علي حسن، اللاتسامح السوس الذي نخر عظام الحضارات والأديان والفلسفات، www.aljazeera.com.

مبادئ العدل والمساواة وعدم تهميش كافة الفئات المستضعفة، وتضمنت المادة الثالثة الأبعاد الاجتماعية للتسامح والتي تؤكد على البحوث والدراسات العلمية ودور التعلم والصحافة والإعلام في نشر التسامح وضرورته للعالم بعد أن أصبح أكثر اندماجاً بفعل العولمة. وأكدت المادة الرابعة على أهمية التعليم وتشجيع المناهج الدراسية على تعليم حقوق الإنسان ومعرفة أسباب العنف والخوف من الآخر واللاتسامح. ونصت المادة الخامسة على الالتزام بالعمل عبر مجالات التربية والتعليم والثقافة والاتصال، وحددت المادة السادسة يوم السادس عشر من تشرين الثاني من كل عام للاحتفال به كيوم عالمي للتسامح، واتخاذ الترتيبات اللازمة لنشره بكل اللغات[٣٠].

ويحدد محمد عابد الجابري المعنى الاصطلاحي الحديث للتسامح بأنه يعني: لا أن يتخلى المرء عن قناعته، ولا أن يكف عن إظهارها والدفاع عنها والدعوة لها، بل يعني الامتناع عن استعمال أية وسيلة من وسائل العنف والتجريح وبكلمة واحدة: احترام الآراء وليس فرضها[٣١]، أي أن التسامح يعني: احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي، ويعني ذلك دلالة التسامح اصطلاحياً القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الإنسان ولا يرغب فيها بل يعدها أحيانا مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية. ويعني التسامح أيضا: أن نحيى نحن والآخرون على الرغم من اختلافاتنا في عالم واحد يضمنا، ويتجلى ذلك في الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق باختلافات السلوك والرأي دون الموافقة عليها[٣٢]. ويعرف محمد جابر الأنصاري التسامح بأنه: تعايش المختلفين بسلام وتوافر بينهم حد أدنى من التكافؤ والمساواة وقبول الآخر فلا يوجد تسامح بين أُناس مختلفين في إعطاء الفرص لهم[٣٣]، ويعرف محمد أركون التسامح بأنه: الاعتراف للفرد المواطن بحقه في أن يعبر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار السياسية والدينية الفلسفية التي يريدها ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على آرائه إلا إذا حاول فرضها بالقوة والعنف على الآخرين[٣٤]، وفي ضوء ذلك، يعرف أركون نقيضه (اللاتسامح) بأنه أي وضع أو أي بناء عقائدي، أي نظام سياسي، قانوني، نسق تعليمي أو اقتصادي ينتج عنه ضرر أو أذى أو اضطهاد ينتهك كرامة الكائن البشري أو يفرض عليه قيوداً[٣٥]. وهكذا يمكن أن نميز بين التسامح واللاتسامح على أساس أن الأخير لا يتشكك فقط بل يفرض آرائه على الآخرين لاعتقاده أنه على حق، بينما لا يستطيع المتسامح الاستغناء عن جرعة من الشك المنطقي مما لا يعني التشكك في الكل وفي جميع الأشياء ولا يعني أن ينكر ذاته فربما كانت هناك حقيقة واحدة فقط، لكننا نضع تلك الحقيقة التي نؤمن بها بشكل واع تحت اختبار نقدي دقيق[٣٦].

ويعرف ماجد الغرباوي التسامح بأنه: موقف ايجابي متفهم من العقائد والأفكار، يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والإقصاء على أساس شرعية الآخر المختلف سياسياً، دينياً،....وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته[٣٧]. وعليه فإن التسامح يعني قبول واحترام وتقدير التنوع الثري لثقافات عالمنا وأنماطه التعبيرية المختلفة وطرق تحقيق كينونتنا الإنسانية، فهو تناسق في الاختلاف، وهو ليس واجب أخلاقي فقط بل وواجب سياسي وحقوقي أيضا، وهو فضيلة تعمل على إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، وهو ليس مجرد إقرار ولا مجرد تنازل أو تجاوز بل هو موقف فعال مدعوم

---

(٣٠) إعلان مبدأ التسامح، مصدر سبق ذكره. وكذلك ينظر: القس رفعت فكري، التسامح..الفضيلة الغائبة، الانترنيت، http://www.sotakhr.com.

(٣١) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٨.

(٣٢) حميد نفل النداوي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

(٣٣) علي اسعد وطفة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩.

(٣٤) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني (كيف نفهم الإسلام اليوم)، ط٢، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٤٣.

(٣٥) محمد أركون، في التسامح: مقارنة بين الأديان والعقل الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(٣٦) المصدر نفسه ص٣٠- ٣١.

(٣٧) ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح (فرص التعايش بين الأديان والثقافات)، ط١، مؤسسة عارف للطباعة، بغداد - النجف، ٢٠٠٨ ، ص٢٠.

بالاعتراف بالحقوق العالمية للإنسان والحريات الأساسية للآخرين[٣٨]. لذلك لا يتحقق التسامح إلا باحترام حرية الآخر وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه السياسية والدينية أي قبول الآخرين أو الغير وسلوكهم على مبدأ الاختلاف لأن الفكر نفسه يتم التعبير عنه في الواقع عبر ممارسات وسلوكيات تتعلق بإقرار حرية المعتقد للإنسان الفرد والآخرين، وتفعيل التباين في الرأي والثقافة والفكر والمعرفة في إطار الدائرة الموضوعية للآخرين دون المساس بدائرة الخصوصية للإنسان الفرد ورؤى ومعتقدات الآخرين[٣٩]، والامتناع عن استعمال أية وسيلة من وسائل العنف دون أن يتخلى المرء عن قناعته أو يكف عن إظهارها والدفاع عنها والدعوة لها. ويقاس التسامح على أرضية مشتركة للأنا والأخر قائمة على الحوار والانفتاح وإمكانية الوصول إلى أن أكون (أنا) على خطأ والآخر على صواب[٤٠]، فلا بد من ترك الحرية للآخر للتعبير عن رأيه حتى لو كان خطأ أو مغايراً. ويبرز التسامح أيضا عندما يعتدي شخص ما فعلياً على حقوق الآخر، فيتحمل ذلك الشخص الاعتداء دون اعتراض في الوقت الذي يمكنه الرد عليه[٤١].

ويذهب رأي آخر إلى أن التسامح يعني[٤٢]:

١. الاعتراف بالآخر واحترام حقوقه ومصالحه.

٢. تكريس مبدأ الحوار مع الآخر بدلا من العنف والإكراه.

٤. تحرير الإنسان من دوافع الثأر والشر الذي يزدحم الماضي بها، ويمنحه الحرية والقدرة على الإصلاح في الحاضر والتطلع المتفائل إلى المستقبل.

٤. تجسيد قيم المواطنة وتعزيز للهوية الوطنية.

ويبدو المعنى الأول منطبقا على تعريف التسامح، والثاني هو وسيلة التسامح (الحوار)، والثالث هو معوقات التسامح، والأخير هو مقومات التسامح. ويعرف التسامح أيضا بأنه[٤٣]:

١. موقف يتجلى في قبول كيفية اختلاف تفكير أو عمل عند الآخر كما نتبناه نحن.

٢. موقف يتجلى في الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق باختلاف السلوك والرأي دون الموافقة عليها، ويرتبط التسامح هنا بسياسات الحرية في ميدان الرقابة الاجتماعية حيث يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي دون أن يصل إلى حد التشجيع الفعال للتباين والتنوع.

٣. السماح بما هو في جملته غير مقبول، وتحديدا السماح بآراء دينية في دولة ما على الرغم من اختلافها أو تناقضها مع ما هو قائم في تلك الدولة على أسس كنسية أو عقيدية معينة وذلك بناء على التحرر من التعصب والتشدد في الحكم على آراء أو عقائد الآخرين.

ولا يمس تعدد وتنوع التعريفات السابقة للتسامح بوحدته الجوهرية باعتباره يعني قبول الاختلاف سواء في السياسة، المعتقد، العرق،.. وعدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين، وعدم إكراههم على التخلي عن آخريتهم، فهو اعتراف بتعددية المواقف الفكرية والعملية، وتنوع الآراء والقناعات والأفعال والأخلاق الناجمة عنها وضرورة توافق تبايناتها وتنافراتها ضمن نظام مدني سياسي، أي الاعتراف للآخر بأنه مغاير والقبول بشرعية وضرورة هذا التغاير اعترافاً نظرياً وعملياً[٤٤]. وينشأ التسامح عن الاعتراف بالآخر الذي يعبر عنه وعي لا تخالطه نوازع التعالي الناشئ عن عقيدة التفوق الثقافي، العنصري..ولا تلامسه مشاعر

---

(٣٨) ياسين بن علي، مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب، ط١، دار الدعوة الإسلامية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٦، ص١٣.

(٣٩) نظله احمد الجبوري، التسامح مقولة أخلاقية ومقاربة فكرية عقائدية، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٤٠) عصام عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٧.

(٤٢) ناهدة عبد الكريم حافظ، المشهد العرقي..جدلية العنف والتسامح، عن: ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر، وقائع المؤتمر المركزي لجامعة السليمانية في بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٦١.

(٤٣) ياسين بن علي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٤٤) علي اسعد وطفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

الفوقية والتفوق، ولا تظلله أوهام صحة ونهائية وجزمية الأفكار والمعتقدات في مقابل خطأ الآخر مطلقاً[٤٥]. وليس هذا الاعتراف عفوا تصدره المجتمعات عن مارقين بعد توبتهم أو خارجين مخربين للقيم الكبرى، إنما هو قبول كامل ونهائي بالآخر المختلف بما يجعله مشاركاً في كل شيء وليس ملحقاً مهمشاً ذا دور تكميلي[٤٦].

ويبدأ التسامح عندما تترسخ الفكرة الثورية لكرامة كل البشر حتى أقلهم موهبة وشأناً، ومن ثم فكرة حق كل منهم في أن تكون له أفكاره الخاصة به حتى وإن كانت أكثر الأفكار المنافية للعقل[٤٧]. ويعني هذا القبول بالآخر أي الموافقة والرضا، (فالموافقة) تكون على وجود الآخر أي الموافقة على حقه في الوجود بوصفه الفردي والجماعي وعلى مطلبه بالعيش معك وحقه في التميز عنك بأفكاره وعقيدته ولونه وعرقه وجنسه، ويكون (الرضا) بالآخر كما هو بسماته وبتميزه عنك وأن ترضى له بما هو عليه وترضى عما هو عليه[٤٨]، وبذلك يبنى التسامح على قاعدة (عش ودع الآخرين يعيشون) عن طريق تشكيل جماعات منفصلة في المجتمع، يستطيع الناس أن يمارسوا فيها اعتقاداتهم وأساليبهم المتنوعة في الحياة ليس فقط بعدم التدخل في شؤونهم وممارستهم الدينية المختلفة، بل ولا بد أيضا من فهم آرائهم واحترامها. ويحتاج المجتمع المدني إلى التسامح والاحترام المتبادل لأن التسامح فضيلة مدنية على درجة عالية من الأهمية[٤٩]، وعلة ذلك أن أهم سمات الحداثة هي المعرفة المتفتحة القائمة على أساس احترام الآخر وتأكيد قيمة الحوار وعقلانية العلاقات[٥٠]، والحوار هو الذي يشيع المعرفة عبر الاطلاع على معتقدات الآخر وقيمه لإزالة الصورة النمطية التي تخلق التصادم وتلغي التعايش المشترك[٥١]، وبذلك يكون التسامح مفهوماً حوارياً متبادلاً ولغة معمقة تحترم الرأي الآخر لتكون علاقة التسامح بالحوار علاقة طردية فلا يمكن أن يكون حوار بدون تسامح ولا تسامح بدون حوار[٥٢].

ويقتضي فهم العلاقة بين التسامح والحوار ومعرفة الأسس المشتركة بينهما البدء بتعريف الحوار وتحديد أنواعه وأهميته وشروطه، حيث يعرف (الحوار): بأنه عملية اتفاق على تحاور فكري ومنطقي بين طرفين أو أكثر، تحدد أطره ومقاصده مشتركات تصلح أن تكون أسس ومنطلقات تقريب بين مواقف مختلفة لتحقيق مصالح مشتركة والانتهاء من حالة التنازع والصراع بين الأطراف المتحاورة حول قضايا خطيرة في مجال الحياة الإنسانية[٥٣]. ويعني ذلك أن الحوار تبادل للكلام بين طرفين أو أكثر لعرض أفكار متبادلة للحديث أو المتراجحة للكلام قصد الإقناع أو التأثير عن طريق مقابلتها بعضها ببعض، ويأتي الحوار نتيجة الاختلافات لا الاتفاقات، وإذا كان الحوار يبنى على أساس التعايش فأنه يأتي ضد العنف بامتياز[٥٤]. وتتجلى وظيفة الحوار في صناعة المعرفة وتطويرها، وبلورة القواسم المشتركة وتفعيلها، والوصول إلى برامج عمل مشتركة تهدف لتطوير المجتمع وتعزيز وحدته الداخلية، فوظيفة الحوار ليست الجدل أو المساجلات الأيديولوجية التي تزيد من التباعد ولا توفر المعرفة الحقيقة بالآخر، وتدفعنا إلى تبني لغة التشكيك والاتهامات[٥٥].

---

(٤٥) ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٤٦) عبد الله إبراهيم، حيرة المجتمعات الإسلامية في القول بأن التسامح ليس منحه أو هبة، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد٢٧، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦.

(٤٧) مايكل أنجلو، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٤٨) ياسين بن علي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٤٩) ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسة والمجتمع المدني، ج١، ترجمة: فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٥-٥٧

(٥٠) ناهدة عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.

(٥١) عامر الوائلي، مفاعيل الحوار وعوائقه في التواصل الثقافي والحضاري، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣.

(٥٢) نظله احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٥٣) رعد الكيلاني، الحوار ثقافة التسامح، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الأديان السماوية، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

(٥٤) حسام محي الدين الآلوسي، مفهوم الحوار ومحدداته، عن: (مجموعة باحثين): فلسفة الحوار..رؤية معاصرة، المؤتمر الفلسفي السابع لبيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢١.

(٥٥) محمد محفوظ، الاصطلاح السياسي والوحدة الوطنية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٤.

ويصنف حسام الآلوسي الحوار إلى[٥٦]:

١. حوار الأديان.

٢. حوار الدين مع الفكر.

٣. حوار الدين مع القيم.

٤. الحوار الإسلامي المسيحي.

٥. حوار المذاهب الفقهية الإسلامية.

٦. الحوار مع الذات.

٧. الحوار بين التيارات الفكرية في الوطن العربي.

٨. حوار التيارات السياسية العربية مع بعضها.

٩. حوار الحضارات والثقافات.

١٠. الحوار الوطني ويشمل (حوار الكتل السياسية مع بعضها، حوار رموز السلطة الدينية مع الكتل السياسية، الحوار حول حقوق الإنسان، الحوار حول حقوق المرأة والأحوال المدنية، الحوار حول شكل الحكم مركزي، فدرالي..).

ويشترط الحوار التكافؤ بين المتحاورين، بقدر ما يشترط أيضا التسامح والصبر والتسالم وقبول الآخر وعدم التمييز والتعصب، وأن يكون الحوار ايجابياً يعترف بحتمية أو إمكانية الخلاف في الرأي بين البشر[٥٧]، وأن يقوم على أسس واضحة المعالم ومعلنة الغايات والأهداف للوصول إلى نتائج مثمرة، لأن هدف الحوار الوصول إلى حقائق، والقبول بالآخر لمصلحة الطرفين لذلك فإن تحويل الصراع نحو أهداف مشتركة يعد أهم مراحل مشروع التحاور والتعايش[٥٨]. وإذ يبنى الحوار على احترام الآخر ورأيه، فإنه يستهدف إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح، لكن الحوار غير التسامح لأن الحوار هو احترام الآخر ورأيه وليس بالضرورة الاعتراف به[٥٩]، أما التسامح فهو اعتراف وقبول بالآخر المختلف عنا سياسياً، دينياً، واحترام اختلافه، وقبوله ليس لكونه (إنسان) قبل كل شيء، بل والقبول أيضا بأفكاره وعاداته وتقاليده وبثقافته بشكل عام حتى وإن كان مخطئاً، وكذلك العفو عن أخطاء الآخرين حسب اعتقادنا.

المطلب الثاني

أنواع التسامح وأهميته وحدوده

أولا: أنواع التسامح

يمكن تصنيف التسامح من حيث أنواعه إلى:

١. **أنواع التسامح من حيث طبيعته:**

ميز جون لوك في وقت مبكر بين نوعين من التسامح الذي تبناه ودعا إليه لأسباب دينية-مذهبية بحكم ظروف واقعه المعاش، فهو لديه إما تسامح شكلي (مظهري) أو تسامح موضوعي (جوهري)، والتسامح الشكلي لديه هو أن تترك المعتقدات والشعائر الدينية أو المذهبية الأخرى وشأنها، ونقيضه هو إرغام أصحاب تلك المعتقدات الأخرى (غير الدين أو المذهب الرسمي أو السائد) على الخضوع لهيئة دينية في الدولة أو الكنيسة، أما التسامح الموضوعي لديه فلا يقتصر على مجرد ترك الأديان والمذاهب الأخرى وعقائدها وشعائرها وشأنها، بل هو أساساً اعتراف ايجابي بأنها عقائد دينية أو مذهبية ممكنة لعبادة الله[٦٠].

---

(٥٦) حسام محي الدين الآلوسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٣٤- ٣٥.

(٥٨) رعد الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

(٥٩) محمود حمدي زقزوق، الإسلام وقضايا الحوار، ط١، ترجمة: مصطفى ماهر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٨١.

(٦٠) جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة وتعليق: عبد الرحمن بدوي، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨.

ويكون التسامح شكليا (مظهرياً) حين يعتقد رجال السلطة والسياسة ويتصرفون على أساس امتلاكهم الحقيقة لوحدهم والآخرين أتباع باطل، لكنهم يصبرون عليهم اضطرارا[٦١]، ويعطونهم حقوقاً سياسية واجتماعية، لكنها حقوق محددة ومؤقتة لا تصل إلى مستوى حقوقهم الأصلية، ولا تستمر طويلاً[٦٢]. ويتحقق التسامح الموضوعي (الجوهري) بالتخلي عن مثل هذا الاعتقاد والتصرفات الناجمة عنه، والاعتراف بحقوق الإنسان عن اقتناع وإيمان حقيقيين، وتأكيد النصوص الدستورية أو ما هو بمستواها على ايجابية الاختلاف في الأمور السياسية، الثقافية.. والاحترام الحقيقي وليس المؤقت المصلحي الذي يرتبط بمصلحة سياسية معينة ويزول بزوالها[٦٣].

ويقدم محمود حمدي زقزوق تصنيفا مماثلا لأنواع التسامح من حيث طبيعته، لكنه يسميها التسامح السلبي والتسامح الايجابي، حيث يبدو النوع الأول (التسامح السلبي) متطابقا مع التسامح الشكلي (المظهري)، إذ لا ينشأ عن عقيدة حقيقية، بل تمليه، إن لم نقل تفرضه، الظروف السياسية والاجتماعية التي تبيّن أن عدم التسامح سيؤدي إلى شرور كبيرة، فيكون التسامح هنا من المندوب لا من الواجب[٦٤]، وبذلك يكون الكف عن إتيان ما فيه تشدد أو تضييق على الآخر أو انتهاك لحقوقه في أدنى مستوياته، وبمجرد اللامبالاة به والانعزال عنه أو الامتناع عن التفاعل معه إلا للضرورة القاهرة وفي أضيق الحدود، بتحمل الإنسان اضطراراً لما هو مختلف عما يرضاه ويوافق عليه مما ليس فيه مساس مباشر بشخصه أو حرمانه من سلوك أو سمات أو ثقافة الآخر الذي يتفاعل معه. ولا يقوم هذا التسامح على اقتناع وإيمان حقيقيين بمبدأ وقيمة التسامح مع الآخر بل يقوم على الضعف والعجز عن اللاتسامح مع الآخر، أو الخوف من عاقبة أو تكلفة اللاتسامح معه[٦٥]. وينشأ مثل هذا التسامح السلبي عن تصور يفيد بأن من يجري التسامح معهم لا يستحقون بالفعل أن يُمنحوا تلك الحقوق الأساسية التي يلتزم المجتمع المدني بتقديمها لكل مواطنيه، ويعني ذلك أنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق الممنوحة للأعضاء الآخرين في المجتمع[٦٦]. وبخلاف ذلك، يبدو الثاني (التسامح الايجابي) متطابقا مع التسامح الموضوعي (الجوهري)، إذ ينشأ عن عقيدة حقيقية، ويكون أكثر من مجرد قبول بالتعايش مع المعتقدات والحضارات الأخرى، بل واحترامها والتعاون معها أيضا بكل ما يترتب على ذلك من الحفاظ الناجح على حقوق الإنسان العامة وبخاصة الحرية الدينية[٦٧]، والتسامح الايجابي هو التسامح الذي لا يشعر صاحبه بأنه يتفضل به على أحد، وإنما هو حق لجميع الأشخاص دون استثناء بغض النظر عن أديانهم وأحوالهم ومعتقداتهم ومذاهبهم[٦٨]. ولا يقف التسامح الايجابي عند حد الكف عن إتيان ما فيه تشدد أو تضيق على الآخر أو انتهاك لحقوقه، بل ويزيد عليه إتيان سلوك فكري/قولي/عملي فيه إكرام للآخر واحترام حقوقه والتعاون معه أو العفو عنه والتنازل له وحب الخير له والدفاع عنه وعن حقوقه[٦٩]. ويمكن أن نستنتج من ذلك التسامح الشكلي السلبي هو تسامح اضطراري، أو إجباري، لأنه لا يتأسس على قناعة المتسامح بهذا التسامح وقبوله به إراديا واختياريا ولا عن قناعة حقيقية، لذلك فإنه يعده من المندوبات ويقبل به اضطرارا لا اختيارا لأسباب تفرضها عليه البيئة المحيطة به، ومن ثم فإنه لا يتمسك به ويمكن أن يتخلى عنه حالما أمكنه ذلك، وأن التسامح الموضوعي الايجابي هو تسامح اختياري لأنه يتأسس على قناعة وقبول إراديين اختياريين وإيمان حقيقي من المتسامح بتسامحه، ومن ثم تمسكه به ورفضه التخلي عنه.

---

(٦١) حسن السيد عز الدين بحر العلوم، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، ط١، مركز النجف للثقافة والبحوث، ٢٠٠٨، ص١٣٠.

(٦٢) محمد مجتهد شبستري، مصدر سبق ذكره، ص٨٣. وكذلك ينظر:عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٩.

(٦٣) المصدر نفسه، ص٨٤.

(٦٤) جون لوك، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٦٥) في مفهوم التسامح أفكار أولية، مصدر سبق ذكره، ص١.

(٦٦) ستيفن م. ديلو ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦

(٦٧) محمود حمدي زقزوق، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

(٦٨) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني (كيف نفهم الإسلام اليوم)، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.

(٦٩) مؤسسة المنصور الثقافية، في مفهوم التسامح أفكار أولية، www.ALmansur.com

٢. أنواع التسامح من حيث استمراريته:

يكون التسامح من حيث استمراريته على نوعين:

– التسامح الدائم حيث تستمر الجهة المتسامحة في تسامحها مع الآخر المختلف على الرغم من تغير الظروف والأحوال، ويتطابق هذا النوع مع التسامح الموضوعي الجوهري الايجابي الاختياري.

– التسامح المؤقت حيث تتخلى الجهة المتسامحة عن تسامحها في ظل ظروف وأحوال معينة لتنتقل من التسامح إلى اللاتسامح، أو بالعكس بأن تنتقل من اللاتسامح إلى التسامح، ويتطابق هذا النوع مع التسامح الشكلي المظهري السلبي الاضطراري. وقد طرح (إراسم ١٤٦٩-١٥٣٦م) في عام ١٥٢٦م وللمرة الأولى فكرة اعتماد تسامح مؤقت ولكن شرعي، فقد اتسم منهجه بالتسامح وحرية الضمير ولكن بشكل مؤقت من أجل السلام الأهلي والسلام العالمي وردع الحركات الثورية بالرغم من أن الفكرة قد وجدت تطبيقها العملي قبل ذلك[٧٠]. ويمكن القول وفقا لهذين النوعين، أن التسامح الدائم يبدو أكثر اقترانا بالتسامح الموضوعي/الايجابي الاختياري، وأن التسامح المؤقت يبدو أكثر اقترانا بالتسامح الشكلي/السلبي الاضطراري.

٣. أنواع التسامح من حيث أبعاده:

يمكن أن يصنف التسامح من حيث نطاق إلى نوعين أساسيين:

– التسامح الداخلي الذي يتم تبنيه وتطبيقه داخليا في نطاق دولة واحدة أو مجتمع واحد.

– التسامح الخارجي الذي يتم تبنيه وتطبيقه خارجيا في نطاق دول أو مجتمعات متعددة.

وغالبا ما يكون التسامح الخارجي انعكاسا للتسامح الداخلي وتجسيدا له على الصعيد الخارجي.

٤. أنواع التسامح من حيث نطاقه:

يُمكن أن يُصنّف التسامح من حيث نطاقه، أو درجة اتساعه وشموله، إلى نوعين أساسيين:

– التسامح العام الذي يتسع وتمتد حدوده ليشمل كل المكونات المجتمعية في مجتمع واحد أو دولة واحدة أو إقليم واحد أو يشمل كل العالم ودوله ومجتمعاته.

– التسامح الخاص الذي يضيق وتقتصر حدوده بمجتمع واحد أو دولة واحدة أو إقليم واحد، أو يقتصر في المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد أو العالم على جماعة أو طائفة أو قومية أو حزب أو مكون دون آخر.

ويتحقق التسامح في الدولة الواحدة ذات الطبيعة التعددية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية إذا استطاع المجتمع التعايش مع تعدديته إيجابياً وسلمياً عبر تبنيه قيم الحوار الوطني الداخلي القائم على الاحترام المتبادل، والأنصاف، والعدل، ونبذ التعصب والكراهية[٧١]، وأن يشمل هذا الحوار كل موضوع يقسم الفرد والمجتمع سواء كان سياسياً، ثقافياً، فكرياً، لأن نجاح الحوار وفعاليته يكمنان في شموليته واستيعابه الحاجة العامة[٧٢]، وكلما ساد الحوار والتسامح الداخلي كلما أمكن أن يتحقق الحوار والتسامح العالمي لأنه يقوي النسيج الداخلي في كل بلد وهو السبيل الاسمي والأرقى لضبط الاختلاف المذموم، وتفعيل قيم التعاون والتآلف والتكاتف، وبخلاف ذلك، فإن غلق باب الحوار يعني غياب المشاركة والتعددية والتسامح[٧٣]. وقد بات المجتمع العالمي اليوم يضع قيوداً على غياب التسامح على المستوى الوطني، بعد أن بات مدركاً لحقيقة أنه الأساس الذي يقوم عليه التسامح ومن ثم التعايش الفعال على المستوى العالمي[٧٤]، حيث يعد تحقيق التسامح الداخلي والانفتاح على الثقافات المحلية شرطا لتحقيق التسامح على المستوى العالمي وبين الثقافات الأخرى، وعلى العكس فإن الاعتقاد بامتلاك ثقافة معينة

---

(٧٠) جوزيف لوكلير، مصدر سبق ذكره،ص١٦٣.

(٧١) اشرف عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٧٢) عبد الستار الهيتي، الحوار (الذات مع الآخر)، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٤، ص١٠٩-١١٢.

(٧٣) عبد الله علي العليان، حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين..رؤية إسلامية للحوار، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٩٣.

(٧٤) اشرف عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

للحقيقة يؤدي بها إلى رفض الثقافات الأخرى والانغلاق عنها(٧٥).

ويقوم التسامح العام (العالمي) على تقبل الآخر وفهمه والتخاطب والحوار معه، أي بين الأمم والشعوب والقوميات والأديان المختلفة(٧٦)، ويرى جون رولز أن التسامح على المستوى العالمي يعني قبول المجتمعات غير الليبرالية كأعضاء مشاركين على قدم المساواة ولهم إمكانية جيدة في مجتمع الشعوب، ولهم حقوق وعليهم التزامات بما في ذلك السلوك السمح الذي يقتضي من هذه الشعوب أن تقدم للشعوب الأخرى أسباباً عامة لتصرفاتها تناسب أو تتفق مع مجتمع الشعوب ولا يعني فقط الامتناع عن ممارسة العقوبات السياسية، العسكرية لحمل شعب من الشعوب على تغيير أسلوب حياته، فلو طلبت المجتمعات الليبرالية من المجتمعات غير الليبرالية أن تكون ليبرالية، فستفشل عندئذ فكرة الليبرالية السياسية في التعبير عن واجب التسامح(٧٧)، فلا بد من التسامح العالمي لأن غيابه يهدر الكثير من الخيرات الإنسانية القيمة فالأمم الأخرى ليست أعداء بل هبات الله فلا بد من احترامها(٧٨). لكن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التسامح العالمي وهي: الحركات الأصولية وفكرة صراع الحضارات(٧٩).

ويؤكد كلود ليفي شتراوس عدم وجود حضارة عالمية بالمعنى المطلق، لأن مثل هذه الحضارة في الحقيقة ائتلاف ثقافات ذات أبعاد عالمية فكل ثقافة لها هويتها الأصلية(٨٠)، والحضارات لا تتصادم أو تتصارع ما دامت تسعى إلى منهاج سلمي آمن، فالحوار هو طريق مناسب لكل حضارة فلا بد من أن تركز على الأسلوب الإنساني في المواجهة أي أسلوب الاعتراف بالآخر واحترامه(٨١). ويسعى حوار الحضارات إلى إيجاد بيئة دولية سلمية ومستقرة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة بين الثقافات والحضارات المختلفة، وعدم ازدراء الآخر والحط من شأنه، والاعتراف بوجود تباينات واختلافات بين الحضارات والثقافات بما يعكس حقيقة خصوصية ظروف نشأة وتطور كل حضارة(٨٢). وإذا كان التسامح يتطلب الاعتراف بعدم اليقين واتخاذ موقف الشك نحو قيمنا ووجهات نظرنا، توجب علينا الاعتقاد بإمكانية خطأ ما نؤمن به إذا كنا نريد التسامح مع الآراء الأخرى التي تتناقض مع آرائنا(٨٣). وتغيب نظرة الشك على المستوى العالمي بعد الحرب الباردة كما في آراء فوكوياما القائلة بنهاية التاريخ بانتصار الديمقراطية الليبرالية وموت الأيديولوجيات الأخرى، وآراء هنتنغتون عن تحول الصراع إلى صراع حضاري-ثقافي، وأن النموذج الغربي هو الأفضل بما يعني عدم إيمانهما بالآخر عالمياً(٨٤)، إذ تجعل نهاية التاريخ التسامح غير ذي جدوى، ويمنع صراع الحضارات تحقيق التسامح(٨٥).

ولكن هذه النظريات ولّدت ردود فعل عليها تدعو إلى الحوار والتسامح، وطالب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٨ أن يكون عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات وصادقت الأمم المتحدة على

---

(٧٥) عبد الرزاق الدواي، في أخلاقيات الحوار بين الثقافات حول مبدأ التسامح وحق الاختلاف، مجلة التسامح، العدد١٥، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص٢٩١- ٢٩٣.

(٧٦) نظلة احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٢٩.

(٧٧) جون رولز، قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام، ترجمة: محمد خليل، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، القاهرة، ٢٠٠٧. ص٩١.

(٧٨) عصام عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٨٠) مايكل أنجلو، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٤.

(٨١) محمود عكام، الحوار الثقافي والحضاري في خدمة السلام، عن: (مجموعة باحثين): الحوار الحضاري والثقافي أهدافه ومجالاته، مكة المكرمة، ٢٠٠٥، ص٣١١.

(٨٢) عامر الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

(٨٣) توماس ماتنز، التسامح..الفضيلة النادرة، مجلة التسامح، العدد١٨، سلطنة عمان، ٢٠٠٧، ص١٩١.

(٨٤) المصدر نفسه، ص١٩٤ـ ١٩٥.

(٨٥) المصدر نفسه، ص١٩٧.

ذلك[٨٦]. وطرح آخرون فكرة سباق الحضارات، والسباق لا يقصد به الصراع والتنافس بل هو سباق من أجل فعل الخير والتعامل الايجابي والاعتراف بأننا جزء من العالم، وأن كل جزء من مصلحته العيش مع الآخر على أساس تحقيق الخير والاعتراف بالآخرين[٨٧]. وتبنى محمد محفوظ فكرة تفاعل الحضارات أي استفادتها من بعضها وليس نفيها لبعضها كما في صراع الحضارات، وتحدث رئيس الوزراء الاسباني السابق حوزيه ثاباتيه بعد تفجيرات مدريد عن فكرة تحالف الحضارات كما طرحت فكرة تعاون الحضارات وغيرها من الأفكار التي تدعو إلى أن تكون العلاقة بين الحضارات على أساس التسامح والعدل والديمقراطية[٨٨].

وكان لمنظمة المؤتمر الإسلامي موقفها من الداعي للتسامح عبر رفضها لمعوقاته التي وجدتها متمثلة بالحركات الأصولية المتطرفة والتطرف الديني عموماً، فأصدرت القمة الإسلامية قرارها ١٩٩١ الذي أكدت فيه على عدم استغلال الدين أو القيام بأي نشاط مناوئ لأي بلد عضو، وأهمية التنسيق بين الدول الأعضاء لتطويق ظاهرة الإرهاب الفكري والمغالاة[٨٩]. واتخذ المجلس الأوربي توصيته في ١٩٩٣ مؤكدا فيها على الحرية والتسامح[٩٠]، ولا ننسى هنا أن كل ذلك جاء لاحقا ومؤكدا لما سبق وتضمنته ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من دعوة إلى إتباع سياسة اللاعنف والتسامح والسلام، حيث جاء فيها: نحن شعوب الأمم المتحدة..أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار[٩١]، وما أكدته المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهمية اطلاع المتعلم على مضامين حقوقه الإنسانية و(دعم التسامح والمحبة بين الفئات الاجتماعية والدينية كلها)[٩٢]، فضلا عن العديد من القرارات الصادرة تباعاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة معوقات التسامح كالعنف والتمييز العنصري والإبادة البشرية والدعوة إلى الاحترام المتبادل بين الشعوب والمساواة والسلام واحترام خصوصية الآخرين وتطوير المناهج التعليمية لتضمن التسامح الثقافي والديني ومن هذه القرارات القرار (٣٠٣٧) في ١٩٦٥/١٢/٧، والقرار (٢٤٣/٥٣) في ١٩٩٩، وقرار اليونسكو في ١٩٧٨/١١/٢٧ الخاص بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلانها في ١٩٨١ للقضاء على التعصب والتمييز بسبب الدين أو المعتقد، والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والمرأة ومناهضة التعذيب، وإعلان الأمم المتحدة في ١٩٩٢ الخاص بالتسامح مع الأقليات، ومؤتمر فينا ١٩٩٣ الذي رفض التعصب وشدد على مسألة التسامح[٩٣].

٥. أنواع التسامح من حيث موضوعه:

يمكن تصنيف التسامح من حيث موضوعه أو مضمونه إلى نوعين أساسيين:

– التسامح الكلي الذي لا يستثنى منه أي موضوع (دينيا، فكريا، ثقافيا، اجتماعيا، سياسيا).

– التسامح الجزئي الذي يقتصر على موضوع دون آخر.

وتشمل المواضيع التي يتناولها التسامح:

أ. التسامح الديني:

يقصد بالتسامح الديني قبول واحترام المعتقدات الدينية والمذهبية الأخرى المختلفة والمخالفة، والتسامح تجاه معتنقيها،

---

(٨٦) علي عبود المحمداوي، الإسلام والغرب من صراع الحضارات إلى تعارفها..قراءة في إشكالية العلاقة، ط١، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٨.

(٨٧) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٢٢– ١٢٦.

(٨٩) ناجي البكوش، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٩٠) المصدر نفسه، ص٧٩

(٩١) زكي جميل حافظ ، ثقافة اللاعنف والسلام في ضوء القانون الدولي، مجلة الحكمة، العدد٤٤، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٩٢) جواد مطر وآخرون، حقوق الإنسان بين العولمة والإسلام، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٥.

(٩٣) زكي جميل حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٢-١٥. وكذلك ينظر: عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٠-٥٢. وكذلك: وليم سليمان قلادة وآخرون، التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات، ط١، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٦، ص٨٩-١٤٥.

والاعتراف بحق المرء في تبني أية ديانة أو مذهب، وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح في الظروف التي تسيطر فيها حركة دينية معينة على المجتمع وتضطهد أصحاب المعتقدات الدينية أو المذهبية الأخرى(٩٤). وبذلك فإن التسامح الديني هو التسامح بين الرؤى الدينية للأديان المختلفة، أو مع الرؤى المذهبية الأخرى داخل الدين الواحد، وأن يفهم الفرد أو يتفهم أو حتى أن يطبق وجهات نظر فرد آخر على نفسه، لكنه مطالب بأن لا يتدخل في الشعائر الدينية للآخر، ويكفل التسامح الديني للجميع حق ممارسة معتقداتهم الدينية والمذهبية(٩٥). ويرى جون رولز أن التسامح الديني ليس فكرة سياسية، لكن التعبير عنها يمكن أن يتم من داخل عقيدة دينية أو غير دينية (سياسية)(٩٦). ووفقا لذلك فإن جميع الاختلافات الدينية بين الشعوب هي إرادة الله سواء أكان الاختلاف في العقائد الدينية بين الأفراد في نفس المجتمع أو بينهم وبين أفراد المجتمعات الأخرى، وعليه فإن العقاب على الاعتقاد الخطأ أمر مرجعه إلى الله وعلى المجتمعات ذات الأديان المختلفة أن تحترم بعضها البعض، فالإيمان بالدين أمر فطري في كل البشر كما يعتقد رولز(٩٧)، ولكل الأديان والمذاهب من منظور التسامح الديني حق ممارسة شعائرها وطقوسها أي التعايش بحرية ودون تعصب(٩٨). وإذ تحفظ ممارسة التسامح ثبات التوازن الاجتماعي داخل الجماعة، فإنها تعطي للدولة شرعيتها كدولة أي كإدارة للشؤون العامة للجماعة بما في ذلك العلاقات بين الأديان والمذاهب الدينية(٩٩)، وعليه فإن اللاتسامح الديني والمذهبي أيضا، يعنيان منع الاجتهاد بل وتحريم وتكفير أي رأي مخالف بذريعة المروق في ظل تبريرات تعطل كل حق في امتلاك تفسيرات مختلفة(١٠٠).

ب. التسامح الفكري:

يقصد بالتسامح الفكري احترام الآراء والأفكار المخالفة وفقاً لآداب الحوار وعدم التعصب، فالاجتهاد والإبداع حق لكل إنسان بغض النظر عن لونه، جنسه، دينه(١٠١)..ونقيض التسامح الفكري هو اللاتسامح الفكري الذي يعني حجب وتحريم حق التفكير والاعتقاد والتعبير بفرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل وتنزل عقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير خارج ما هو سائد سواء أكان ذلك بقوانين مقيّدة أو عبر ممارسات قمعية(١٠٢).

ج. التسامح الثقافي:

يقصد بالتسامح الثقافي قبول واحترام القيم والتقاليد والتوجهات الثقافية المختلفة، وعدم التمسك بالقيم والتقاليد والتوجهات الثقافية الخاصة، وتأييد كل رغبة في التجديد أو أي شكل أو نمط للتغيير(١٠٣). ويعبر التسامح الثقافي عن قبول واحترام الخصائص المختلفة لثقافات الأخرى في العالم ولأشكال التعبير المختلفة الخاصة بكل منها أو لأساليبها المختلفة في الحياة. إذ يعني التسامح التجانس مع الاختلاف، وهو يزداد مع المعرفة وانفتاح العقل على العالم وزيادة الاتصالات والتفاعلات مع الثقافات الأخرى، فضلا عن حرية التفكير والمعتقدات والممارسات، ومن ثم فإن التسامح يعبر عن اتجاه نشط ينشأ ويزداد بالاعتراف بالحقوق الإنسانية الكلية والحريات الأساسية للآخرين(١٠٤). ويكمن المنطلق الأساس للتسامح الثقافي في القدرة على

---

(٩٤) المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، ترجمة وتعريب: سعد الفيشاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٣٦.

(٩٥) حسن عجيل حسن، أهمية التسامح والاحترام المتبادل في المجتمع في إشاعة ثقافة اللاعنف، عن: (مجموعة باحثين): ثقافة اللا عنف في التعامل مع الآخر، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٣.

(٩٦) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

(٩٧) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٩٨) هناء محمد حسين، مفهوم التسامح في الأديان السماوية، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(٩٩) برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٠، ص٧٤.

(١٠٠) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(١٠١) هناء محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(١٠٢) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٦٠.

(١٠٤) اشرف عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

احتواء التباين بروح نقدية، ورفض مختلف أشكال التعصب، لأن التباينات في المجتمع المتعدد ليست تباينات في الآراء بل تباينات ثقافية، والتباينات في الآراء متحركة بحيث إن معارض اليوم قد يكون حليف الغد في حين إن التباينات الثقافية لها حدود مرسومة تتميز بالصلابة والاستمرار والدوام دون أن تكون حتماً نزاعية(١٠٥).

د. التسامح الاجتماعي:

يقصد بالتسامح اجتماعياً الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق باختلافات السلوك والرأي، ولكن دون الموافقة عليها بالضرورة، ويرتبط التسامح الاجتماعي بسياسات الحرية في ميدان الرقابة الاجتماعية(١٠٦)، وهو اعتراف بالآخر على أساس إنساني بعيداً عن التفاضل العنصري(١٠٧)، لأن العنصرية والعرقية والعدوان تتنافى مع مبدأ التسامح، فالنوع البشري يتألف من رجال ونساء وهم جميعهم آدميون ومع ذلك فهناك كثيرون ينكرون التنوع الموجود في الطبيعة ويدعون أن هناك جنساً أسمى هو بالطبع جنسهم(١٠٨). لكن التمييز العنصري اليوم يختلف عن سابقه، فلم يبق على أساس الأصل، اللون...بل اتخذ شكلاً جديداً يظهر في عدم قبول المهاجرين الجدد على قدم المساواة المطلقة والاعتراف أو عدم الاعتراف بإسهامهم الثقافي(١٠٩). ويعني اللاتسامح الاجتماعي في بعض مظاهره فرض نمط حياة معينة وممارسات وسلوكيات أصبحت من تراث الماضي(١١٠)، ونجد اليوم الكثير من الدعوات إلى قبول المرأة والاعتراف بها سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً وليس بايولوجياً فقط حتى ظهر في العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم (Gender)* الذي يمكن أن نسميه (بالتسامح الجندري) واتساع نطاق استعماله في أدبيات المنظمات الإقليمية والدولية، ويشير إلى طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة والتي تتمظهر في تراتبية تكرس في الغالب أسباب تهميش المرأة متجاوزة للفروق البايولوجية(١١١).

ويرجع تعرض المرأة لممارسات الإقصاء والتهميش إلى مجموعة من القيود التي تفرضها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجذرت بسبب التخلف الثقافي الذي ينتمي لتلك الظروف ويعبر عنها، ويطمح التسامح هنا إلى انتشال المرأة من قيود العادات والتقاليد اللاشرعية واللاإنسانية خاصة في المجتمعات الذكورية التي تحكمها السلطة الأبوية/البطريركية(١١٢). وعلى الرغم من الدعوات إلى إزالة التمييز والإقصاء والتهميش الذي تتعرض له المرأة، والمطالبة بالسماح لها بالمشاركة العامة في المجتمع أو في الوظائف الحكومية، والسياسية منها خاصة، إلا إنها مازالت تعاني من عدم التسامح عبر اتفاق الرجال الضمني على عدم السماح لها بالمشاركة في المواقع العليا، بل ترك المرأة في المنزل فقط والنظر لدورها كدور بايولوجي فقط يقتصر على إنجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بشؤون المنزل، وتقضي معالجة ذلك إصلاح القوانين واستعداد الرجال لأن يعيشوا ويدعو النساء

---

(١٠٥) علي اسعد وطفة، التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص٩٣ــ ٩٤.

(١٠٦) ناهده عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

(١٠٧) ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

(١٠٨) علي اسعد وطفة، التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(١٠٩) مايكل أنجلو، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٩.

(١١٠) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

*** يقتضي السياق التفريق بين مفهوم الجنس الذي يشير إلى الاختلافات البايولوجية البحتة بين الذكور والإناث والتي تعمل كمحددات تفرض أدوارا ووظائف ثابتة تتسم بصعوبة تغيرها أو تبادلها بين الجنسين، ومفهوم الجندر Gender (النوع الاجتماعي) الذي يشير إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل للرجل والمرأة أدوارا ووظائف محددة قابلة للاختلاف والتغير حسب الظروف والأزمنة المختلفة لتاريخ البشرية، فالاختلافات بينهما لا تعود لأسباب بايولوجية بل تعود لطبيعة ثقافات المجتمعات والأفكار السائدة فيها والتي تهمش المرأة وتمنعها من ممارسة حقوقها الطبيعية وهذا هو اللاتسامح بعينه.**

ـ انظر للمزيد: رجاء محمد قاسم، العنف ضد المرأة في ضوء مفاهيم النوع والظروف الفردية، عن: (مجموعة باحثين): ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠ــ ٢٢٣.

(١١١) حسن لطيف كاظم، المرأة في العراق..مقاربة من منظور النوع الاجتماعي، عن: (مجموعة باحثين): بناء الإنسان..بناء العراق، أعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٣٦٧ــ ٣٦٨.

(١١٢) ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥ــ ٤٦.

تعيش[١١٣]، مما يتطلب قبولهم بإعطاء المرأة دورها المناسب في المجال الخاص وعدم تهميشها في المجال العام.

ويمكن تقسيم موجات التسامح من حيث موقفها من المرأة وحقوقها إلى ثلاث موجات[١١٤]:

– الموجة الأولى: وتمتد منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى عشرينات القرن العشرين، وتكرست وسط موروث ليبرالي بشكل عام، أكد على التماثل في المعاملة بين الجنسين، والسعي لتحقيق المساواة الشكلية، وبلغت هذه الموجة ذروتها في الموافقة على حق النساء في الاقتراع.

– الموجة الثانية: وتجسدت في نشاطات حركة التحرير النسوية التي امتدت منذ أواسط ستينات القرن العشرين وحتى أواخر القرن، حيث كان الشغل الشاغل في هذه الحقبة هو الاختلافات بين النساء والرجال، وترى هذه الحركة أنها ينبغي أن تكون محل حفاوة بدل أن يتم التنكر لها أو طمسها[١١٥].

– الموجة الثالثة: وتدور اهتماماتها حول الاختلافات بين النساء أنفسهن، وامتدت منذ أواخر القرن العشرين ومازالت مستمرة بما يعكس الاهتمام بسياسة الهوية والرؤى الذاتية التي تحفزها سياسة الاعتراف بالتمايز النسوي لإثبات وجود الهويات المتفردة للنساء مثل السوداوات، والمسلمات، المثليات، والمعقدات...وهذا ما يحبط قيام حلف استراتيجي بين النساء، وإذا كانت هذه الرؤية تمثل تيار الحداثة، فإن تيار ما بعد الحداثة قد انتقدها لأنه يرى في الهوية الذاتية أوجها متعددة بما يقتضي التحرر منها ليس تجسيدها[١١٦].

وتوجد في داخل تلك الموجات اتجاهات عديدة من حيث موقفها من المرأة والاعتراف بها وتقويم أدوارها هي[١١٧]:

– الاتجاه الليبرالي الذي انتقد النزعة البطريركية، ورأى أن للمرأة حقوقا طبيعية مثل الرجل، ولم ير تناقضا في حصول النساء على حقوقهن المدنية والسياسية، وبقائهن في إطار المجال الخاص، وقد مثّل هذا الاتجاه جون ستيوارت ميل وزوجته هارييت تايلور وماري وولستونكرافت التي انتقدت روسو في كتابه التربوي (إميل) الذي فضل فيه الذكور، دعا إلى تربيتهم تربية تختلف عن الإناث.

– الاتجاه الاشتراكي الذي رأى عدم كفاية تحقيق المساواة المدنية والسياسية للنساء، بل لا بد أيضا من إلغاء الملكية الخاصة وإعادة توزيع الثروة بما يحقق المساواة للجميع. وحظيت الأفكار الاشتراكية بتطبيق عملي عند أتباع شارل فورييه الذين اعتقدوا إن النساء كن عرضة للاستغلال من قبل الرجال في المجال الخاص والعام بعد نزولهن إلى المعامل فأصبحت مسؤوليتهن عن المنزل والعمل أكبر من مسؤولية الرجال.

– الاتجاه الماركسي الذي لم يهتم في صورته الكلاسيكية عند ماركس بمشكلة المرأة كثيراً لاعتقاده أن القضاء على الملكية الخاصة والانتقال للشيوعية سيقدم الإطار والفرصة لتعميم المساواة الجنسية وإنهاء حالة استعباد النساء مما يفرض عليهن النضال مع الرجال لتحقيق المجتمع اللاطبقي، واعتقد لينين أن طريق تحرير المرأة يكمن في مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية[١١٨].

ولم تقتصر تلك الاهتمامات الفكرية بالمرأة على الدعوة إلى الاعتراف بحقوقها المدنية والسياسية فقط، بل ودعت أيضا إلى تقسيم المجال الخاص بين الرجال والمرأة، فاقترحت أوكين مشاركة الرجل في رعاية الطفل وتربيته، وإعطاء الرجل والمرأة فرصة ترك العمل أثناء شهور الميلاد الأخيرة ليتقاسما فيها مسؤولية رعايته والاهتمام به، وإعطاء نصف الراتب للمرأة في حالة عمل الرجل وعدم عملها، والعكس إذا كانت هي تعمل والرجل هو الذي يتولى المسؤولية المنزلية، لأن الاستقلال المادي (الاقتصادي)

---

(١١٣) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص٥٦_ ٥٧.

(١١٤) ريك ولفورد، النظرية النسوية (نظرية المساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، عن: (مجموعة باحثين)، الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: عباس عباس، الهيئة السورية العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق ، ٢٠٠٩، ص٢٧٥_ ٢٧٦.

(١١٥) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(١١٦) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

(١١٧) المصدر نفسه، ص٢٩٤-٢٩٧.

(١١٨) ينظر للمزيد: ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣- ١١٨.

للمرأة يعد عاملاً مهما لدخولها مجال السياسة[١١٩]. وعليه فإن التسامح الجندري لا يفترض الاعتراف بالمرأة من حيث جوهرها البايولوجي بل والإنساني أيضا، ولا يكتف بالقوة السياسية المدنية بل يضيف إليها تقسيم المجال الخاص بين الرجل والمرأة مما يعني اختلاف المفهوم التقليدي للمساواة عن مفهومها في مرحلة ما بعد الحداثة.

هـ- التسامح السياسي: ويقصد بالتسامح سياسياً قبول واحترام حقوق الآخرين السياسية والاجتماعية مما يبدو غير متاح إلا في حالة تسليم المجتمع لكافة البشر بحقوق إنسانية متساوية من حيث هم بشر وليسوا آلهة وعلى الرغم من انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات وأخلاق متفاوتة في كل المجالات[١٢٠]. ويتم التعبير عن التسامح السياسي في إطار الحقوق والواجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية[١٢١]. ويرجع ذلك إلى أن التسامح بمفهومه العام لم يعد مجرد قضية أخلاقية بل وقضية سياسية أيضاً، حيث يتحدد على أساسها موقف السلطة من الأفعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية[١٢٢]، وهو يعني أن على الأفراد أن يتعلمواكيف يعيشون ويسمحون لغيرهم أن يعيشوا، ومن ثم يسمحون للآخرين ممن يعتنقون رؤى مختلفة عن رؤاهم ممارسة تلك الرؤى دون تدخل من غيرهم[١٢٣]. وإذ يمتد أفق السياسة ليشمل بنطاقه كل ما يحقق السلم المدني بجميع أنواعه، ترتبط السياسة بالتسامح الذي يجسد فيها مبدأ التعايش مع والتفاعل الايجابي مع الآخر عبر المباحثة والمحاججة والقبول بمشاركته في المجال العام، حيث تتفاعل الآراء والقناعات عن طريق المنافسة السلمية التي يهيئها العقد الاجتماعي أو الميثاق الوطني ويعدُّ لها حسب مختلف المصالح المتعارضة بالقول والفعل[١٢٤].

ويعد التسامح السياسي والفكري أيضا قيمة ضرورية لتعايش وتفاعل الجماعات المختلفة سياسياً وفكريا وهو ضروري للدولة التي يجب أن لا تقتصر هويتها على جنس أو دين أو عقيدة، لأن في ذلك إهدارا لقيمة المواطنة ونزوعا إلى التفرد والتسلط، فالتسامح السياسي يقوم على الإقرار بالمساواة بين المواطنين وتمتعهم جميعا بحقوق وحريات متساوية، ويعني ذلك عدم رفض الآخر المختلف سياسياً وفكرياً ولا تهميشه ولا إقصائه لأن السياسات والأفكار الأخرى المختلفة كلها تصب في الصالح العام وتناهض الشمولية الاطلاقية وتقر النسبية والتعددية وحق الاختلاف[١٢٥]. ويتجسد التسامح السياسي في السماح للمواقف السياسية المختلفة بالمشاركة، واحترام المعارضة السياسية لا لمجرد الإقرار بحقها في الحرية فحسب بل من تبرير التسامح السياسي[١٢٦]، فالتسامح يشارك الديمقراطية في تمكين الأقلية السياسية أو الدينية أو الاثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية، لا بناءً على قوتها العددية فحسب، بل بناءً أيضا وبالخصوص على حقوقها في أن تكون ممثلة تمثيلاً يمكنها من إسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها[١٢٧].

ويضع أنطوان نصري مسرة عدة مؤشرات للتسامح السياسي في إطار النظام الدستوري تتمثل في[١٢٨]:

- إدراك طبيعة النظام الدستوري في التعليم الجامعي وفي الثقافة السياسية الشعبية (أي مدى الاغتراب ومدى الأصالة في الرؤية).
- التوافق حول المبادئ العامة في مقدمة الدستور.

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص١٠٢.

(١٢٠) محمد مجتهد شبستري، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(١٢١) جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

(١٢٢) سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(١٢٣) حسن عجيل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٥.

(١٢٤) عبد الكريم ألخطيبي، السياسة والتسامح، ترجمة: عز الدين الكتاني الإدريسي، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠-١١.

(١٢٥) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع..المستقبل، مؤسسة مرتضى مصر للكتاب العراقي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٧٦.

(١٢٦) توماس بالدوين، التسامح في الحق والحرية، عن: (مجموعة باحثين)، التسامح بين شرق وغرب، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(١٢٧) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(١٢٨) أنطوان نصري مسرة، الأمن الإنساني..عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١١، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٣.

– إدراك مفهوم المساواة في الدستور أو وثيقة الوفاق الوطني إن وجدت كما في لبنان.

– مدى شعور المواطنين بالتوازن وعدم الهيمنة أو الغبن.

ويتمثل التسامح في القيادات السياسية في(١٢٩):

– مواقف القيادات السياسية تجاه القضايا العامة، احترام أم تحريض وتضييق عبر لغة التخاطب السياسي.

– التقيد بالقواعد القانونية والإدارية والمهنية في التعيينات وتوزيع الأعباء والموارد العامة.

– الحد من الزبائنية والتبعية في العلاقات بين السياسيين والمواطنين وتنمية ثقافة استقلالية.

– النقاش العام على المستوى المحلي في القضايا المشتركة وخارج صراع النفوذ.

وبعكس التسامح السياسي فإن اللاتسامح السياسي يتمثل في احتكار الحكم، والسعي للسيطرة عليه وتبرير مصادرة رأي الآخر وحرياته وحقوقه(١٣٠)، ويوجد اللاتسامح السياسي في الأنظمة الاستبدادية الشمولية التي تميز بين المواطنين على أساس العرق، اللغة، الدين، وتمارس التعصب عبر استبعاد وتهميش الجماهير، ولا سبيل لإنهاء اللاتسامح السياسي إلا بالمزيد من الديمقراطية فكراً وممارسة لأنها مثل التسامح حل وسط لتحقيق أقصى خير ممكن لأكبر عدد من الناس من زاوية احترامها للمختلفين في الرأي والموقف(١٣١).

ثانياً: أهمية التسامح وحدوده

لقد أكد إعلان اليونسكو الصادر عام ١٩٩٥ أن التسامح (ليس مجرد التزام أخلاقي وإنما هو ضرورة سياسية وقانونية)، ويعني ذلك أن التسامح فضيلة وممارسة تجعل السلم ممكناً بين الجماعات والشعوب باستبدالها الصريح للحرب والعنف بالتسامح الذي يمتلك الحق في تحييد ووقاية وحماية وتربية الشعوب في ممارستها للسياسة والمؤسسات الاجتماعية من أجل ثقافة السلم(١٣٢). ويعد التسامح ضرورة وجودية وقيمة إنسانية تفرضها سنة الوجود المنطلقة من(١٣٣):

١– إن التنوع الإنساني سنة كونية كما في قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)(١٣٤)، ولا يتحقق التعارف إلا بدلالة الحوار والالتقاء والتفاهم التي هي من شروط التسامح ومتطلباته.

٢– إن التنوع الديني، الثقافي..المرتبط بالتنوع الإنساني، ينعكس على الأمزجة والميول والمذاهب والطموحات مما يؤدي إلى تمايز في المنطلقات الفكرية للبشر وتغاير في الأنماط السلوكية.

ويتطلب هذا التنوع والاختلاف اللذان تقتضيهما سنة الحياة والفروق الفردية والذهنية التسامح الذي يعد شرطا مهماً لإغناء العقل بخصوبة الرأي والإطلاع على عدد من وجهات النظر ورؤية الأمور من أبعاد وزوايا مختلفة(١٣٥)، بقدر ما هو شرط مهم أيضاً لمواجهة التشدد والتعصب والتزمت والانغلاق والانحياز والعداء والإفراط في الاعتقاد بالتفوق على الآخرين، لاسيما في الأفكار والمعتقدات الدينية والسياسة والثقافية(١٣٦). وعلى الرغم من اختلاف العلاقة الوجودية بين الأنا والآخر، إلا أنها ثنائية تكاملية بينهما حيث إن الأنا شرط معرفي ووجودي للآخر، مثلما أن الآخر شرط معرفي ووجودي للأنا(١٣٧). وإذ يمارس

---

(١٢٩) المصدر السابق، ص٨٤.

(١٣٠) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(١٣١) عمار علي حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٣٢) عبد الكريم ألخطيبي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١٣٣) نظلة احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(١٣٤) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية١٣.

(١٣٥) عبد الله علي العليان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(١٣٦) نظلة احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(١٣٧) حميد نفل النداوي، الاعتراف بالآخر المدخل الصحيح للمصالحة العراقية، مجلة الرأي الآخر، العدد الخامس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص١٨.

بعض(الأفراد والجماعات) ولأسباب متعددة ومتنوعة سلوكيات العنف والإقصاء والتهميش ضد الآخر المختلف من القوميات والثقافات والأديان، فسيكون التسامح ضرورة حياتية للتعايش السلمي مع هذا الآخر، وتقليل تداعيات الاحتكاك معه والخروج بها من دائرة المواجهة إلى دائرة التعايش والانسجام(١٣٨).

وترجع ضرورة التسامح مع الآخر أيضا إلى أنه شرط لاستمرار الحياة الإنسانية وتعايش مكوناتها التي لا يمكن توحيدها على صورة نوع أو رأي واحد، فالاختلاف والتنازع البشريين طبيعة اجتماعية أكدتها وتؤكدها ذاكرة التجارب البشرية(١٣٩). إن المجتمع الذي تغيب عنه روح التسامح يكون عرضة للاختراق وإشاعة الفتن بين أفراده لأنه غير محصن ضدها مهما كان متطوراً من النواحي التقنية والمدنية، وحيث تسود الكراهية لأسباب سياسية، اجتماعية..يكون التسامح ضرورة سياسية ومجتمعية(١٤٠)، وهو استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسة للتعايش والسلم في أوقات الاضطرابات الإيديولوجية الكبيرة(١٤١). ويستلزم السلوك الحضاري قبل وفوق كل شيء احترام التنوع، والاعتراف بنسبية القيم وعدم وجود قيم أفضل وأصدق من قيم أخرى فلا نفضل قيمنا على قيم الآخرين، بل يجب أن نعامل كل الناس بالتساوي(١٤٢). ويعد الاحترام المتبادل الوسيلة لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين لأنه يقوم على الإقرار بحق الناس في حياتهم بأن تكون لهم قيمهم وآراؤهم الخاصة التي لا بد من الاعتراف بها واحترامها وفهمها(١٤٣). ويساعد التسامح على ربط كل منا مع الآخرين في حوار يقوم على الفهم المتبادل والاعتراف أو القبول المتبادل فلا بد أن يلتزم الأفراد بقيم الاحترام المتبادل واحترام حقوق الآخرين(١٤٤)، وبذلك يكون التسامح ممارسة فعلية للاختلافات الواقعية للآراء والمعتقدات في إطار تعاقدي قوي يزاول فيه المختلفون اختلافهم دون عنف أو قهر(١٤٥). وتكمن أهمية التسامح أيضا في أنه يفتح باب الحق في تداول السلطة أمام الجميع ومن ثم يلغي التسلط ويزكي السلطة حسب تعبير ماكس فيبر أي يعطيها حق استخدام العنف المشرعن(١٤٦)،

وقد يتبادر للأذهان سؤال عن حدود التسامح؟ وللإجابة يذهب أحد الآراء إلى القول إن التسامح لا يمكن أن يكون بلا حدود، بل أنه محدود من الناحية النظرية والعملية(١٤٧)، ويذهب كارل بوبر إلى ضرورة وجود حدود للتسامح، وإلا سيكون هناك عبث التسامح، فلو مددنا تسامحنا بلا حدود حتى إلى اللامتسامحين، ولو لم نكن مستعدين للدفاع عن مجتمع متسامح ضد هجمات اللامتسامحين، فسوف يتم تدمير المتسامحين ومعهم يتم تدمير التسامح، ويقول فلاديمير ينكليفتش إن التسامح لو بلغ ذروته فسوف ينتهي به المطاف إلى دحض نفسه(١٤٨). وبذلك فإن للتسامح حدودا تنتهي عند إقدام الطرف الآخر على العنف أو اللاتسامح، فالتسامح مع أقلية من الأقليات ينتهي عندما تلجأ تلك الأقلية إلى العنف(١٤٩)، وقد يتعلق الأمر بموضوع التسامح هل هو في إطار الفكر، الأخلاق، السياسة..؟ ويمكن تحديد منظومات تطبيق التسامح بـ(١٥٠):

---

(١٣٨) ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(١٣٩) عاصم إسماعيل كنعان وظافر أكرم قدوري، التسامح الديني في القرآن والسنة النبوية الشريفة..نماذج وأمثلة، عن: (مجموعة باحثين): التسامح في الديانات السماوية، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(١٤٠) حسن السيد عز الدين بحر العلوم، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(١٤١) علي اسعد وطفة، التربية على قيم التسامح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

(١٤٢) كليفورد أوروين، المواطنة والسلوك الحضاري كمكونين للديمقراطية الليبرالية، عن: (مجموعة باحثين): السلوك الحضاري والمواطنة، ترجمة: سمير عزت نصار، دار نسر للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٤، ص ٩٨-٩٩.

(١٤٣) حسن عجيل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.

(١٤٤) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٨-٥٩.

(١٤٥) عصام عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

(١٤٦) هشام داود وآخرون، التسامح ومنابع اللا تسامح، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠٢.

(١٤٧) سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(١٤٨) مايكل انجلو، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(١٤٩) كارل بوبر، التسامح والمسؤولية الفكرية، عن: (مجموعة باحثين): التسامح بين شرق وغرب، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(١٥٠) نظلة احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

- منظومة الفكر والفلسفة.

- منظومة العقيدة والتدين.

- منظومة الأخلاق والقيم.

فالتسامح هو امتزاج بين الفكر والأخلاق لأنه تعبير عن موقف فكري من جهة وموقف أخلاقي من جهة أخرى[١٥١]، ويندرج التسامح أيضا ضمن منظومة الفكر والفلسفة والمفاهيم أو المصطلحات المتضادة أو المتقابلة لأنه نقيض لمفهوم الاستبداد والتعصب ومرادف لمفهوم التساهل[١٥٢].

ويفترض محمد عابد الجابري أن المكان الحقيقي للتسامح هو الفلسفة لأنها تعني البحث عن الحقيقة أي الشك المنهجي، ولكن إذا تحول الشك إلى حقيقة فإنه يكون عندئذ أيديولوجية لأن الأيديولوجية يقينية ومطلقة، وإذ لا يقوم التسامح على الحقيقة المطلقة ولا اليقين التام بل يتقبل الآراء المختلفة للغير فإن الفلسفة هي مكانه الحقيقي[١٥٣]. لكن التسامح ليس مفهوماً أصيلاً في الفلسفة بل دخل إليها عن طريق الفكر الذي يعبر عن الصراع الاجتماعي أو يحاول التخفيف منه، أو بعبارة أخرى دخل إلى الفلسفة من باب الأيديولوجية والسياسة مما أبقى مفهوم التسامح موضع تشكيك واعتراض[١٥٤]، لأنه ولد ووظف أيديولوجيا وسياسياً ضد السلطة أو معها. ويهاجم توماس بين التسامح فيقول: ليس التسامح مضاد اللاتسامح بل هو تزييف له، فكلاهما ضرب من الاستبداد، أولهما يعطي نفسه حق منح حرية الضمير، والثاني يخول نفسه حق حجبها[١٥٥]. إن التسامح فضيلة مدنية، وضرورة سياسية واجتماعية وأخلاقية يفرضها الواقع، لكن له حدوداً تنتهي باستخدام الطرف الآخر للعنف أو اللاتسامح، ويقع التسامح بين الفكر والفلسفة والأخلاق لأنه ذو أبعاد شاملة سياسية وثقافية واجتماعية وأخلاقية.

المبحث الثاني

التسامح في بعض الحضارات الشرقية القديمة

لقد تنوعت واختلفت أشكال التسامح وأنواعه من حضارة لأخرى وعصر لآخر، وقد اختارت الدراسة نماذج محددة من تلك الحضارات تمثلت بالتسامح في بعض الحضارات الشرقية القديمة

المطلب الأول

التسامح في حضارة وادي الرافدين

يكاد يتعذر العثور على مفهوم التسامح لفظا ولا معنى في الحضارات القديمة ومنها حضارة وادي الرافدين، ولكن ذلك لا يعني تعذر الاستدلال على وجوده بالعودة إلى كل من مقومات التسامح وفكر وادي الرافدين حول أصل السلطة السياسية والذي اعتقد بوجود مجتمعين:

- المجتمع الإلهي الذي يحكمه مجلس يقوم على رأسه الإله الملك، ويضم إلى جانبه الخمسين إلها الذين عرفوا بالإلهة التي تقرر المصائر[١٥٦]، وتُمارس السلطة داخل المجتمع الإلهي من قبل الإلهة التي ترتبط بالقوى الطبيعية الأكثر أهمية في حياة العراقيين القدامى عبر الديمقراطية البدائية، حيث تُتخذ القرارات المهمة فيه بعد أن تُقترح وتُبحث وتُناقش، ولعلها تناقش بعنف داخل مجلس الإلهة[١٥٧].

(١٥١) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦– ٢٠٧.

(١٥٢) نظلة احمد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(١٥٣) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠- ٢٧.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص٢٧.

(١٥٦) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، وزارة الثقافة والإعلام–دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص٣٧٦.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص٣٨٢–٣٨٣.

– المجتمع الأرضي الذي يحكمه أول برلمان سياسي عرفته بلاد وادي الرافدين، وتمثل وجوده في مجلسين (المجلس العام) و (مجلس الكبار) والذي يدل على روح المساواة، إذ يبدو أن السلطة السياسية كانت في الأصل بأيدي المواطنين الأحرار من الذكور، ويقوم بإرشادهم جماعة من الكبار الذين كانوا مسئولين عن الشؤون اليومية، ويضمهم مجلس خاص بهم. ويبدو أن سيادة الدولة سواء أكانت مستقلة أو خاضعة لحاكم، لم يكن بالإمكان أن توجد بعيدا عن المجلس العام[١٥٨].

ويعني هذا تميز السلطة السياسية في وادي الرافدين بطابعها المركب الإلهي البشري في آن واحد، إذ هي سلطة إلهية في السماء وبشرية على الأرض، فقد افترض العقل العراقي القديم وجود حكومة سماوية إلهية تدبر أمور الكون والحياة عبر مجلس يضم الآلهة ويرأسه الإله الأكبر، ويختار هذا المجلس واحدا من البشر ليكون حاكما على الأرض، يكون ممثلا للإلهة ووكيلا له، والمسؤول عن تشييد معابده واستمرار عبادته[١٥٩]. وبهذا تقوم شرعية السلطة السياسية في الفكر السياسي العراقي القديم على أساس من موافقة الإلهة، وتكون السلطة السياسية البشرية الحاكمة ملزمة بتحقيق خير الشعب ورفاهه المادي والمعنوي لأن ذلك هو سبب وجودها وهي مسؤولية طبيعية للعاهل تجاه الإلهة، وإذا ما وجد شر، فإنه ليس من صنع العاهل بل من صنع الأرواح الخبيثة[١٦٠].

ولكن التطور التاريخي في وادي الرافدين أفرز أشكالا أخرى للسلطة السياسية في العصور اللاحقة اتخذت طابعاً جديداً غير طابع الديمقراطية البدائية لتصبح ممارستها في المجتمع الإلهي معتمدة على القوة والإرغام، وتصبح ممارستها في المجتمع الأرضي ذات طبيعة مطلقة ومركزية، اتضحت وترسخت في جمع سلطة الملك بين الوظائف السياسية والإدارية والدينية والعسكرية مع بقائها مرهونة بحفظ الشرائع وتقديم الخير للشعب[١٦١]، وعبّر اتساع نفوذ السلطة السياسية وتعزيز طابعها المركزي عن شكل من أشكال النزوح نحو الاستبدادية[١٦٢]. وإذا كانت الثورة تعني التغيير السياسي للسلطة، وتعبر عن المعارضة السياسية، فقد أكد الفكر السياسي العراقي القديم أن الثورة من حق الآلهة فقط، لكن يمكن للشعب الثورة إذا ما كان العاهل سيئا، فالآلهة عندما تعاقب بلدا ما، تنصب على العرش عاهلا سيئا ليمارس السلطة، لكنها قد تعفو عن ذلك البلد، وعندئذ سيتجرد العاهل من سبب تنصيبه الإلهي ليتحول إلى مجرد إنسان دموي لا تقوم سلطته على أساس الهي، ويحق للشعب عندها نقد العاهل وتجريمه والخروج عليه بمختلف الطرق[١٦٣]، وتشير الوثائق السومرية إلى أن المعارضة جاءت إلى الحكم برجل صالح يخاف الآلهة وهو أوركاجينا[١٦٤].

وإذا كانت العدالة احد شروط الديمقراطية عموما والديمقراطية البدائية في وادي الرافدين خصوصا، فقد عدّ الفكر السياسي العراقي القديم تحقيق العدالة أحد شروط استمرار السلطة السياسية وهو أمر طبيعي جدا طالما أن السلطة السياسية تمثل التجسيد الحقيقي لإرادة الآلهة، فالآلهة (نانشة) تُحاسب البشر باعتبارها الإلهة المتمسكة بالعدالة والرحمة والرأفة والصدق، فهي تواسي اليتيم ولا تهمل الأرملة، وتعد الموضع الذي تهلك فيه الأقوياء الطغاة، وتسلم الأقوياء إلى الضعفاء، وتنشد العدالة لأفقر الفقراء[١٦٥]. لذلك أكدت (إصلاحات الملك (أوركاجينا) على العدل الاجتماعي والحرية الفردية فضمت مجموعة من

---

(١٥٨) ضرغام عبد الله، تطور أنظمة الحكم والسياسة في العصور العربية القديمة والإسلامية الوسطية، ج١، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٩–٣١. وكذلك ينظر: عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

(١٥٩) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، إشكالية السلطة في تأملات العقل الشرقي القديم والإسلامي الوسيط، ط١، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد، ٢٠٠٥، ص٦٥–٦٧.

(١٦٠) عبد الرضا الطعان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠٥ و ص ٦٦٦.

(١٦١) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢.

(١٦٢) عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨١.

(١٦٣) المصدر نفسه ، ص٥٧٥.

(١٦٤) جمال مولود ذبيان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة..دراسة قانونية مقارنة، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٧.

(١٦٥) عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٥ و ص٥٣٧.

التشريعات المتعلقة بالجانب المالي والضريبي والمدني كما وضع (أورنمو) مجموعة من التشريعات التي تتعلق بالجرائم المادية والأدبية والتي تسعى إلى رفع الظلم وتحقيق العدالة)[١٦٦]. وتتفق شريعة لبت عشتار مع شرعية أور نمو بتأكيدها على العدل والرحمة وجلب الخير والرفاه، والقضاء على البغاء والعنف، حيث جاءت هذه التشريعات بعد أن ساءت أحوال سومر وأكد ولحقهما الظلم، وفُرضت العبودية ظلما على سكان البلاد، وأخذ القوي يستغل الضعيف، والفارق بين مقدمتي الشريعتين هو نوعية الإله الذي أمر بتقنين كل واحدة منها، إذ صدرت شريعة أورنمو وفقا لإرادة الإله "ننار" الإله الرئيس لمدينة أور، وصدرت شريعة لبت عشتار وفقا لإرادة الإله "ننسينا" الإله الرئيس لمدينة آيسن، حيث أصدر إله كل مدينة منهما شريعة لمدينته.[١٦٧].

وتنبع أهمية تلك الشرائع لدارس الفكر السياسي مما تتضمنه من أفكار حول مصدر التشريع وأهدافه، ومسؤولية الحكام عن تطبيق نصوصه، فضلا عن القيم التي تبشر بها كالحرية والعدالة والمساواة وإلزامية القوانين واقترانها بعقوبات جزائية[١٦٨]. وبقدر تعلق الأمر بالمرأة، فقد كان نظام الأسرة أو العائلة السومرية والبابلية نظاما أبويا، ولكن السلطة الأبوية التي مارسها الرجل في تلك المجتمعات لم تكن سلطة مطلقة، إذ كان للام هي الأخرى مكانة مرموقة. وكانت المرأة تتمتع بالكثير من الحقوق والامتيازات وخاصة في بداية العصر السومري، فقد كان لها حق التمتع بممتلكاتها وإدارتها دون تدخل من زوجها أو أخوتها وشراء العبيد والإماء والمشاركة في الأعمال التجارية، والإدلاء بشهادتها في المحاكم، وتبني الأطفال، وحتى أن تفرض إرادتها على زوجها وتمتنع عن الانتقال معه إلى بيته. إلا أن تلك الحقوق تراجعت لتكون أكثر تعقيدا، لكنها عادت لتزداد في العصر السومري الحديث وهذا ما أكدته شريعة لبت عشتار وحمورابي[١٦٩]، ثم عادت تلك الحقوق لتتراجع في العصرين الوسيط والحديث في آشور، لكنها تمتعت في العصر البابلي الحديث بحرية لم يسبق لها مثيل[١٧٠].

وإذا كانت تلك تشريعات وادي الرافدين تعتني بالمرأة الحرة وتعترف بها وبحقوقها، فقد كانت الأمة المملوكة لسيدها جزء من المنزل، ولها أيضا حقوق وعليها واجبات، حيث كانت هناك عقود تنظم حق الملكية (ملكية الأمة) بموجب عقد البيع والشراء كما نصت على ذلك القوانين العراقية القديمة[١٧١]، وكانت هناك فضلا عن المرأة الحرة والأمة، المرأة المنذورة للإلهة والتي هي على أنواع بعضها محروم من حق الزواج والإنجاب، وبعضها الآخر يتمتعن بحقوقهن[١٧٢]. وعرف العراق القديم طبقتي الأحرار والعبيد، حيث يتمتع الأحرار بكافة الحقوق، ويتمتع العبيد بحقوق كثيرة وإن كانت حريتهم ناقصة، فقد كان بإمكانهم أن يدخلوا في معاملات تجارية، وأن يستدينوا النقود لابتياع حريتهم، وإذا تزوج العبد أو الأمة شخصا حرا، يكون أبناءهم أحرارا، وكانوا يزودون بأراض من قبل الأغنياء، ولهم حق تأجيرها أو الحيازة والانتفاع بعد موافقة أسيادهم مما يعني احتفاظ العبد بصفته الإنسانية ليكونوا بذلك أشباه عبيد وليسوا مجرد أشياء حية كما في الحضارتين الإغريقية والرمانية[١٧٣].

إن وجود الديمقراطية البدائية يشير إلى احد مقومات التسامح (الديمقراطية) مما يدل على وجود التسامح السياسي الموضوعي الايجابي الاختياري الداخلي في وادي الرافدين، لكن تحول تلك الديمقراطية إلى سلطة مركزية مطلقة وجنوحها نحو الاستبداد، أدى إلى تحول التسامح فيها إلى تسامح ايجابي سياسي مؤقت، ويدل الاعتراف بالمرأة وإعطاء العبيد الكثير من حقوقهم على التسامح الايجابي الداخلي الاجتماعي لكنه تسامح محدود لأنه لا يشمل جميع النساء.

المطلب الثاني

---

(١٦٦)جمال مولود ذيبان، مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١ و ص٦٤-٦٥.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص٧٨.

(١٦٨) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(١٦٩) ثلماستيان عقراوي، المرأة..دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، دار الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٩.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص٤٥.

(١٧١) المصدر نفسه، ص١٣٤-١٣٧.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص١٦٢-١٦٣.

(١٧٣) عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٧-١٩٩.

التسامح في الحضارة الهندية (البوذية) والصينية(الكونفوشيوسية).

١. التسامح في الحضارة الهندية (البوذية).

ساد الحضارة الهندية دستور عرفي سمح بتعايش الاختلافات واجتماع التناقضات في فضاء حضاري تميزه وحدة روحه الثقافية–الحضارية[١٧٤]. وأفسح التسامح حيال الثقافات الأخرى ومدركاتها المجال أمام تبلور روح الاحترام للاختلافات الفردية في مجالات الحياة المتنوعة والاستعداد للقبول بتعايشها في فضاء ثقافي واحد مما انعكس في صورة فكر سياسي غابت عنه روح التعصب ونزعة اتهام الآخر بالعصيان وشق عصا الطاعة، وأنظمة سياسية كان للمجالس الاستشارية فيها دور في إدارة شؤون السلطة والمجتمع وصنع قراراتها[١٧٥]. وتميزت الفلسفة الهندية لاسيما البوذية منها بالتسامح والمحبة وعدم الأذية واللاعنف والشفقة وعدم التعصب والانفتاح العالمي الإنساني الشامل[١٧٦]، فالبوذية نظام وأسلوب حياة قائم على المحبة والتطهير والتسامح والمحبة وهي عقيدة حية وليست فلسفة أو دين بالمعنى الخاص للكلمة بل طريقة خاصة في العبادة فهي قوة للترفع عن الشكليات وما جمد في طقوس ميتة وحركات رتيبة تبعد عن الجوهر كلما سما الدين وتعمق إيمان المتدين وسلم سلوكه وأصبح اقرب إلى التصوف والروحانيات[١٧٧].

ويتجلى تميز البوذية بالتسامح في تحذير بوذا من التعصب لأنهُ يُعمى عن الحق[١٧٨]، لذلك فقد عدّ التعصب أعدى أعداء الدين فدعا أتباعه إلى المحبة الشاملة لسائر الخلق فهي أهم وأفضل الأعمال الحسنة لدى الجماعة البوذية[١٧٩]. وكان بوذا يدعو إلى السلام و الخير والوئام والإعراض عن الاحتقار والتعصب وسوء النية وعدم الإساءة للآخر، ويوصي بالتسامح والحلم الصبر والعدل والعفو، ويرى بأن مقابلة الإساءة بالإساءة خطأ فإصلاح الخاطئ هي بعدم العنف والإساءة بل بالصبر والحلم[١٨٠]. وتنص الوصية البوذية الأولى على الرأفة بالكائنات الحية حتى الحيوانات منها، فمن حيث المبدأ يجب أن ينسحب حب القريب حتى على الحيوانات أيضا، ونص المرسوم الثاني عشر الصادر عن (اتوكي) على احترام خصوصيات الآخرين ومراعاة التنوع خاصة الديني، وأن على المرء أن لا يظهر محاسن دينه لأن في ذلك ضررا بالديانات الأخرى، بل أنه يفعل شرا فيها فهو أذى كبير[١٨١]. ونصت التعاليم البوذية على تفادي عشرة عيوب منها تنقية القلب من الحقد والكره حتى نحو الأعداء والتعامل بطيب مع الكائنات الحية[١٨٢]، وكان من نصائح بوذا: (لا تدع نفسك تحلق ولا تدع كلمة الشر تخرج من بين شفتيك، ابق محبا للخير، ودوداً مليئا بالحب، لا تغمر الحقد بل أحِط من لا يحب الخير بالنوايا الطيبة وسعة الصدر النقية من غضب وكره...فكونوا رءوفين...فالكره لن يقطع دابر الكره أو العنف...إن التسامح وقبول الآخر هما التنسك الأعظم...فالإنسان الرحيم القلب محبوب من الجميع)[١٨٣]، أما الغضب والتعنت والتعصب والكذب ومديح الذات واحتقار الآخر والغطرسة والنوايا الشريرة فهي التي تدنس الإنسان[١٨٤].

---

(١٧٤)عبد الرضا الطعان واخرون، موسوعة الفكر السياسي القديم، ج١، ط١، دار الجنان للطباعة والنشر،عمان، ٢٠٠٩–٢٠١٠، ص٨٨.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص٩٨.

(١٧٦) علي زيعور، الفلسفات الهندية (قطاعاتها الهندوسية والإسلامية والإصلاحية)، ط٢، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣، ص٩٢-١٤٤.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص١٨٠– ١٨١، ص٢٤٤.

(١٧٨) احمد شلبي، أديان الهند الكبرى (الهندوسية–الجينية–البوذية)، ط١، دار النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩٧.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص١٦٨.

(١٨٠) علي زيعور، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠– ٢٨٤.

(١٨١) أ. س. ميغوليفسكي، أسرار الآلهة والديانات، ط ١، ترجمة: إحسان ميخائيل اسمق، دار علاء الدين للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٨٣.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص٩٩.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص١٩٤.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص١٩١.

ويكمن وراء موقف البوذية هذا احترامها للخلافات في المجالات المختلفة في الحياة وهي الخلافات التي تميز الثقافات البوذية، والبوذية متسامحة حيال كل الديانات فعلى الرغم من اختلاف البوذيين فيما بينهم، إلا إنهم يعترفون ببعضهم البعض، ويعترفون حتى بغير البوذيين ولا ينظرون إليهم على أنهم أدنى منهم[١٨٥]. وكان تسامح بوذا مع المرأة في البداية بالنظر إليها نظرة شك بقدرتها ونواياها حتى تردد كثيراً في قبولها ضمن أتباعه وجماعته، لكنه قبلها فيما بعد بإلحاح من ابن عمه وأحد الحواريين المفضلين لديه (انندا)، ومن خالته ماهابراجاباتي[١٨٦]، وتعامل مع الرقيق بشكل حسن، إذ يوصي قانون (مانو) بمعاملة العبد معاملة حسنة، ويعد الإساءة إليهم ظلماً من قبل السيد، فالعبد ضل سيده وعلى السيد أن يصبر عليه ولو أصابه منه مكروه. ووضع الكهان البوذيون خمس وصايا لمعاملة العبيد وهي[١٨٧]:

١. ألا يُسخّر العبد لعمل لا يطيقه أو لا يحسنه.

٢. ألا يُكلف العبد بعمل وهو مريض.

٣. على السيد معالجة العبد وتقديم الدواء له.

٤. ألا يستأثر السيد دون عبده بطعام لذيذ وعليه أن يطعمه منه.

٥. إذا أمضى العبد مدة طويلة في خدمة سيده فعلى السيد أن يحرره.

وكان غاندي أحد قادة الهند المعاصرة، ويعد أيضا أحد فلاسفتها لأنه لم يخرج كثيرا على الفلسفة الهندية، من دعاة التسامح والمحبة والوئام ونبذ العنف واحترام الآخرين والتعاطف معهم، فالحب هو القوة وليس العنف، وأن كل الشرور يمكن قهرها عن طريق الحب شريطة أن يمسك المرء بشدة بالحقيقة (ساتياجراها) كوسيلة للمقاومة النشطة وغير العنيفة[١٨٨]، وعبر غاندي عن وطنيته المتسامحة بقوله: (إن وطنيتي ليست إقصائية بل تحوي الجميع، وإني لأرفض تلك الوطنية التي تحاول إثبات نفسها على حساب بؤس الأمم الأخرى..لا أريد الحرية للهند إذا كانت تعني اختفاء انكلترا واختفاء الانكليز، لذلك فإن حبي وفكرتي عن القومية هي أن تنعم بلادي بالحرية، وإذا كان ضرورياً يمكن أن يموت بلدي بكامله حتى يعيش الجنس البشري)[١٨٩]. لقد جسدت الحضارة الهندية ما آمنت به فلسفتها (البوذية) من قيم المحبة والتعايش والتسامح مع الأديان والثقافات والممارسات المختلفة وما الهند المعاصرة إلا انعكاس لتلك القيم والمبادئ التسامحية.

٢. التسامح في الحضارة الصينية (الكونفوشيوسية):

تؤمن الفلسفة الصينية الكونفوشيوسية ومنذ القدم بفكرة التجانس بين المختلفين، حيث ترى أن الأشياء المختلفة تكمل بعضها البعض مما يخلق وضعا متجانساً[١٩٠]، وهي لا تستبعد قدرة الآراء المختلفة على الوصول إلى الحقيقة لأن من خصائص الفلسفة الصينية التأكيد على التكامل لا التناقض حيث تنظر إلى الخلافات على أنها تكاملية وليست تناقضية، ومن ثم فإنها تشكل كُلاً واحداً[١٩١]. وتعد فكرة الاعتدال والمحبة واحترام القيم من صميم الفلسفة الكونفوشيوسية مما يساعدها على تحقيق التعايش السلمي بين الحضارات وهي تدعو إلى أن تكون (الدنيا أسرة) أي الوحدة على أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل. ويعتقد كونفوشيوس أن ما يجعل البشر إنسانيين على نحو فريد هو الـ (جين) أي حب البشر وطيبة القلب الإنسانية،

---

(١٨٥) جون كولر، الفكر الشرقي القديم، ترجمة: كامل يوسف حسين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٣٠٩.

(١٨٦) علي زيعور، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩. وكذلك ينظر: احمد شلبي، أديان الهند الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩–١٧٠.

(١٨٧) عبد السلام الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٩، ص٥٦.

(١٨٨) جون كولر، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤- ١٦٦.

(١٨٩) مايكل أنجلو، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٩.

(١٩٠) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(١٩١) جون كولر، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

فالقدرة على الحب تشكل جوهر الإنسانية، وقد فهم أتباع كونفوشيوس أن العيش وفقا لجين يقتضي تطوير طيبة قلب المرء الإنسانية ويقظة الضمير[١٩٢]. وكانت قاعدة كونفوشيوس الشهيرة: (عامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به) أو (لا تفعل بالآخرين ما لا تريد أن يفعلوه بك) وهي تنطوي على الدعوة للابتعاد عن الأنانية ومعاملة الآخرين بمعاملة متبادلة على أساس المحبة والاحترام[١٩٣]. لذلك اعتقد كونفوشيوس أن الحكومة الصالحة هي التي تحقق السعادة للشعب، وهي الخير وليست المنفعة أو المصلحة، وأن معاملات الناس لا بد أن تسير على مبدأ تبادل المعاملات أو المعاملة بالمثل فيجب أن يمتنع الفرد أن يفعل للآخرين ما لا يريد للآخرين أن يفعلوه به ولا بد ن تربية الناس تربية جيدة وتثقيفهم على روح التضامن[١٩٤].

ويرى الكاهن (موتى) في القرن الرابع للميلاد أن التعاليم الكونفوشيوسية نصرانية الروح لأنها تدعو إلى المحبة والاحترام المتبادل للبشر أي أنها متسامحة، ومن هذه التعاليم التي كتبت: (إن الاعتداءات المتبادلة بين دولة ودولة، والاغتصاب المتبادل بين عائلة وأخرى، والسرقات المتبادلة بين رجل وأخيه، وافتقار الملك إلى الرفق، والوزير إلى الولاء، والحاجب إلى الحنان...هذه أمور ضارة بالإمبراطورية، وكل هذا راجع إلى انتفاء الحب المتبادل، ولو تحققت تلك الفضيلة لما انتشر العنف والقتال، ولأحب أحدهم الآخر، ولاتصف الحكام والوزراء بالسماحة والولاء، ولأصبح الأدباء رحماء والأبناء بررة و....[١٩٥]. وكانت الأخلاق الصينية تقضي بان يعامل السيد عبده معاملة حسنة، فكان العبد مؤتمن سيده وموضع سره، وقلما يعاقبه إلا إذا فسدت أخلاقه وساء سلوكه[١٩٦]. ولا تبتعد الفلسفة التاوية عن خط الكونفوشيوسية في دعوتها إلى التسامح إذ يقول أحد مؤسسيها (شوانج تو) بنسبية المعرفة وأنها غير مطلقة، فليس هناك حقيقة مطلقة وما هو صحيح عند(أ) قد يكون خاطئا عند (ب)[١٩٧].

المبحث الثاني

التسامح في بعض الحضارات الغربية القديمة

المطلب الاول: التسامح في الحضارة اليونانية:

يُعتقد أن الحضارة اليونانية لم تعرف التسامح في وجهة الديني، فتعددية الآلهة لديهم لم تمنعهم من التعامل مع من ينكر وجودها بأقصى درجات اللاتسامح بالحكم عليه الموت بشرب السم[١٩٨]. ولكن فولتير يعتقد أن الإغريق كانوا يحترمون الديانات والاختلافات الأخرى وإن تعرضوا للانتقاد لإعدامهم سقراط بسبب آرائه، إلا أنه كان ضحية أعدائه من الشعراء والخطباء السفسطائيين وليس ضحية للتعصب، وقد ندم أهل أثينا على عملهم ذلك حتى أن ماليطس المسئول الأول عن هذا الحكم، حُكم عليه بالموت بسبب تلك المظلمة، وأن معبداً قد شُيّد تمجيداً لسقراط[١٩٩]. ويصف أفلاطون اليونانيين بأنهم ودودون بطبعهم مع أنهم للأسف كثيراً ما يتخاصمون، لكن ذلك ليس حرباً بل صراع أو تنافس أهلي يخضع لقواعد محددة بحيث أنهم لا يستعبدون إخوانهم اليونانيون ولا يعاملوهم بقسوة ووحشية، أما غير اليونانيون فيشكلون أعداء طبيعيين لا تنطبق عليهم نفس القواعد السلوكية والضوابط الحضارية[٢٠٠]، وبذلك يكون تسامحهم داخليا وليس خارجيا، ويمكن أن نعده أيضاً تسامحاً نسبيا وليس مطلقاً لأن من شروط التسامح المواطنة أي تمتع جميع المواطنين بكافة الحقوق دون تمييز لكن الحضارة اليونانية

---

(١٩٢) المصدر نفسه، ص٣٣٤.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص٣٣٦.

(١٩٤) إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة..دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٤٣.

(١٩٥) احمد شلبي، مقارنة الأديان، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(١٩٦) عبد السلام الترمانيني، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(١٩٧) جون كولر، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٩– ٣٧١.

(١٩٨) علي أسعد وطفة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

(١٩٩) فولتير، رسالة في التسامح، ط١، ترجمة: هنرييت عبودي، دار بترا للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص٥٠– ٥١.

(٢٠٠) بيخو باريخ، إعادة النظر في التعددية الثقافية (التنوع الثقافي والنظرية السياسية)، ترجمة: مجاب الإمام، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٥٣.

لم تعترف بتلك المواطنة للعبيد والأجانب وحتى المرأة اليونانية، واقتصرت على الذكور الأحرار[٢٠١].

ويمكن ملاحظة التسامح عند شاعر الملاحم زينوفانيس الذي يرى أن ليس ثمة معايير للحقيقة، وحتى ولو توصلنا إلى الحقيقة فأبداً لن نتيقن منها، وأن ثمة معيار عقلي للتقدم في البحث عن الحقيقة ومن ثم هناك معيار للتقدم العلمي[٢٠٢]. ويحدد (باريكليس) ثلاثة مبادئ أساسية للديمقراطية هي[٢٠٣]:

١- المساواة المدنية والسياسية أمام القانون.

٢- حرية الرأي والتعبير.

٣- التسامح أي أن تكون العلاقة بين المواطنين علاقة أخوية قائمة على حسن المعاملة وتقديم العون للآخرين، فالتسامح ينزع من القلب بذور الشك بالآخرين ويغني نفسه بالعاطفة الصادقة التي تمنع التصادم مع الآخرين.

ويبدو حديث باريكليس عن التسامح وكأنه انتقاد موجه إلى إسبارطة عدوة أثينا لماضيها في التشدد والصرامة والقسوة والنزعة العسكرية وخاصة تشددها تجاه الغرباء. ومن أبرز الفلاسفة اليونانيين الذين عرفوا بالتسامح (سقراط) الذي أدرك نسبية اليقين بقوله: (إنني أكاد لا أعرف شيئاً وحتى هذا لا أكاد اعرفه)[٢٠٤]، لذلك تميز الحوار السقراطي بعدم امتلاك الحقيقة وعدم استهداف تلقين حقائق ثابتة وجاهزة وإنما إيقاظ الذهن فحسب فالتلقين يعني جاهزية الحقائق وسكونية الفهم فالحركية والتجديد الإيقاظ هو ما استهدفه سقراط لذلك وصف منهجه بأنه منهج توليدي[٢٠٥]. ويعتقد سقراط أن العدالة فضيلة أساسية، والفضيلة لا يمكن أن تستخدم للأذى، ففي المجتمع العادل يجب أن يستخدم الناس مهاراتهم للارتقاء بآمال أو صور الآخرين، فالعدالة لديه أن يستخدم الفرد قدراته وإمكانياته دون أذية الآخر فالظلم يؤدي إلى الكراهية والصراع وتفتيت المجتمع الواحد[٢٠٦].

وكشفت محاورات (أفلاطون) عن روح التسامح، فالسفسطائيون يحيون في محاوراتهم رغم أنه يختلف عنهم اختلافاً كبيراً، لكنه يورد في محاورة (بارمنيدس) وجوه اعتراضهم الرئيسية على موقفه الميتافيزيقي الخاص، ويعلن أنه قد يكون على خطأ[٢٠٧]. وكان أفلاطون يعتقد أن الحقيقة لا يمكن الوصول إليها تدريجياً عن طريق السؤال والجواب لأن الذهن الذي ينشد الحقيقة يستطيع أن يستخلصها من ذاته[٢٠٨]. وعلى الرغم من أن الحوار موجه من أفلاطون إلى الآخرين، إلا أن تنوع الآراء وتعدد وجهات النظر التي تساهم في الحوار توحي بتساهل أفلاطون وتقبله للرأي الآخر دون استبداد بمعارضه تاركاً أمامه فسحة عبر الحوار فكان الحل الذي يعرضه لا يعبر بالضرورة عن يقين حازم ومطلق[٢٠٩]. وإذا كان أفلاطون يرى أن المرأة دون الرجل من حيث العقل والفضيلة، ويعدّها جزء من الملكية الخاصة، فإنه قد رأى وعلى الرغم من ذلك أن بإمكانها المشاركة العامة في المناصب العليا والعسكرية منها دون أن يعني ذلك إيمانه بالمساواة بين الجندر لكن من اجل تأمين المجتمع والالتزام بالخير العام[٢١٠]. ويتأسس اعتراف أفلاطون بالدورين السياسي والعسكري للمرأة على إلغائه في كتابه الجمهورية دور الأسرة بالشكل الذي يحول المرأة إلى رجل بما يسمح بتوليها المهام العسكرية والسياسية، ولكن عندما توجد الأسرة يكون دور المرأة دورا خاصا

(٢٠١) عماد خليل إبراهيم، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص١٠.

(٢٠٢) كارل بوبر، نحو عالم أفضل، ترجمة: احمد المستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٧.

(٢٠٣) مارسيل بريلو و وجورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٥–٢٦.

(٢٠٤) كارل بوبر، نحو عالم أفضل، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

(٢٠٥) صلاح فليفل الجابري، الفهم كعلاقة حوارية، عن: (مجموعة باحثين): فلسفة الحوار، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.

(٢٠٦) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٧٥.

(٢٠٧) عصام عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٢٠٨) صلاح فليفل الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص١٤١– ١٤٢.

(٢١٠) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٨٣.

داخل المنزل فقط(٢١١). وبقيت المرأة في كتابه القوانين محرومة قانونياً أي إنها في موقع ادني من الرجل فلا يحق لها الشهادة في المحاكم حتى سن الأربعين ولا يحق لها الملكية الخاصة، ولا يسمح لغير المتزوجات بإقامة الدعوى أمام القضاء، وقد فسر البعض آراء أفلاطون عن المرأة على أنها هفوات أو زلات وقع فيها أفلاطون تحت تأثير التراث اليوناني في كراهية المرأة(٢١٢).

ويعتقد (أرسطو) أن الحرمان من المشاركة وعدم المساواة أمور تؤدي إلى الحقد والكراهية بين المواطنين، فلا بد من المشاركة عبر الاعتراف بالآخرين، ولا بد أيضا من الصداقة السياسية التي توصي بضرورة المشاركة في القيم الأخلاقية المشتركة، وتعلم المواطن احترام انجازات الآخرين فتكون الصداقة فضيلة مدنية تؤدي إلى التعايش والاعتراف دون حقد بالاختلاف في المساهمات من أجل رخاء المجتمع(٢١٣). وترى مجموعة من الباحثين المعاصرين أن التسامح (سلوك حضاري)، يتوافق وينسجم مع مفهوم أرسطو للصداقة السياسية، ويظهر من ذلك أن هذه الخلافات أقل أهمية عند أصحابها من تصميمهم على البقاء مواطنين زملاء أي كما يقول أرسطو يتفقون على المسائل الأساسية السياسية، ودون هذا الاتفاق الأساس المنعكس في السلوك الحضاري(التسامح)، ستكون المواطنة مناقضة ومدمرة لذاتها وبتسمية أخرى تكون حربا أهلية(٢١٤). ويعتقد أرسطو أن المرأة ضعيفة القدرة العقلية، وأقل من الزوج في الأسرة، وقدرتها العقلية تسمح لها بإنجاز بعض الوظائف الخاصة وليست المسائل العامة(٢١٥)، ويعتقد أرسطو أيضا أن البشر غير متساوين في المواهب والإمكانات الطبيعية لذلك آمن بأن نخبة من الناس تستطيع عيش الحياة السامية، أما العدد الأغلب فلا ينفع إلا لحياة العبودية(٢١٦)، لذلك كان الرق لديه مسألة طبيعية وضرورة اقتصادية لا يُستغنى عنها(٢١٧)، وهكذا تكون الحضارة اليونانية قد عرفت التسامح الداخلي والنسبي الاجتماعي والديني ولكن ليس السياسي.

ورفضت المدرسة الكلبية التعصب الذي هو أحد معوقات التسامح، ووجدت في دولة المدينة رمزاً للانغلاق على العنصر اليوناني، فدعت إلى رفض التمييز بين البشر وإزالة الفوارق الاجتماعية بين الأحرار والعبيد، الإغريق والأجانب، وإتاحة فرص متساوية ومتكافئة للجميع ليعيشوا حياة حرة فاضلة وطبيعية، لذلك رفض الكلبيون الخضوع للقيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية، وطالبوا بإلغاء قوانين الزواج والأسرة وروابط المجتمع والمواطنة وشروطها، والعودة إلى مجتمع الطبيعة الذي يصل بالناس إلى الحرية والمساواة والفضيلة الحقة(٢١٨)، وكان لأفكار الكلبيين حول الإخوة الإنسانية ونبذ التعصب وتأكيدهم على المحبة والمساواة الطبيعية بين الناس أثرها على الفعل الروماني ثم تبنتها المسيحية فيما بعد(٢١٩). وكان للمدرسة الرواقية أتباع يونانيون (زينون، ثم تلميذه كليانت، وأخيرا كريزيبوس)، ورومانيون (ابكتيتوس، وسينكا ثم ماركوس أوروليوس)(٢٢٠)، وترى هذه المدرسة أن الإفراد عاشوا أولا في حالة الطبيعية التي تتسم بالمساواة وعدم التمييز بينهم أو بين المجتمعات البشرية المختلفة خلافا للتقاليد الإغريقية التي تميز بين اليونانيين والبرابرة، والأشراف والعامة، والأحرار والعبيد، ولعل التمييز الوحيد الذي عرفته الرواقية بين البشر هو التفريق بين الإنسان الفاضل والإنسان الغبي أو الأحمق، فالناس يكونون جسماً واحداً ويخضعون لقانون طبيعي واحد فلا

---

(٢١١) إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، دار التنوير للطباعة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٩– ١٢٧.

(٢١٢) سوزان موللر أوكين، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٤، ص٦٧.

(٢١٣) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ج١، ص١١٧.

(٢١٤) تشارلز كلير، السلوك الحضاري والمواطنة في التأسيس الأمريكي، عن: (مجموعة باحثين): السلوك الحضاري والمواطنة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٢١٥) ستيفن م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٠٩.

(٢١٦) بيخو باريخ، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٠.

(٢١٧) عبد السلام الترمانيني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢١٨) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢٢٠) علي عبد ألمعطي محمد وآخرون، تطور الفكر الغربي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧، ص٨٣.

تمييز بينهم على أساس الجنس، العنصر، اللون...أي إنها تؤكد على أخوة البشر[٢٢١]، وترفض كل العوامل التي تفرق بينهم وتبدد شملهم مثل: النزاعات القبلية، التعصب الديني، العنصري، والتقسيم الطبقي، الحزازات الحزبية، الانقسامات السياسية، التمييز بين الرجل والمرأة، وتدعو إلى المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات[٢٢٢]. ويقول زينون مؤسس المدرسة الرواقية في هذا الصدد: (إن الناس يجب أن لا يتفرقوا مدناً وشعوباً لكل منها قوانينه الخاصة، لأن كل الناس هم مواطنين إخوة ولهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء كما كانوا قطيعاً موحداً في ظل قانون مشترك..[٢٢٣].

المطلب الثاني :التسامح في الحضارة الرومانية:

تُبيّنُ دراسة الفكر السياسي الروماني أنه مر بمرحلتين مختلفتين أثمرتا فكراً سياسياً مختلفاً، وهاتان المرحلتان هما:

أ. الفكر السياسي في مرحلة الجمهورية: حيث شهدت هذه المرحلة ظهور أفكار سياسية متغايرة ونابعة من مؤثرات وتيارات معينة هي[٢٢٤]:

– تيار التعصب القومي الأعمى للجنس الروماني والانغلاق على الذات القومية، ومثل هذا التيار (كاتون) الذي قضى بترميم جميع المدارس الإغريقية الفلسفية التي كانت منتشرة في روما، وشدد في الوقت نفسه على احترام الشعوب الأخرى وعدم التدخل في شؤونها ومعاملتها جميعاً بالعدل ما عدا قرطاجة التي كان يرى فيها خطراً كبيراً على الدولة الرومانية لذلك دعا الرومان إلى معاملتها بقسوة وحذر.

– تيار الفكر الإنساني المنفتح على الشعوب كافة والذي مثله القائد (سكيبيون) والمفكران الإغريقيي الأصل (بانتيوس و بوليب)، حيث عمل سكيبيون على تهدئة نزعة التعصب الروماني بدعوته إلى المساواة ومعاملة الشعوب الأخرى بالطيبة والاحترام، وأكدت كتاباته على:

– الإنسان ككائن بشري طبيعي دون تمييز عن الآخرين بسبب اللون، الجنس، والتأكيد على أخوة البشر.

– المبادئ الأخلاقية البسيطة كالمحبة والتآخي والتخلص من شرور العصبية العنصرية المنافية للأخلاق الفاضلة والمساواة بين البشر[٢٢٥].

– التيار العملي ومثله شيشرون الذي عمل على التوفيق بين واقعية بوليب ومثالية بانتيوس، حيث كان من أنصار المساواة بين الشعوب، ولا يرى من تضاد بين المصالح الخاصة والعامة، ولا يمكن أن تعمل إحداهما ضد الأخرى إلا إذا دمرت نفسها فالمجتمع لديه نوعان[٢٢٦]:

– الأول: يجمع ويوحد الأشخاص الخيرين الذين تجمعهم الصداقة.

– الثاني: الوطن الأكثر قدسية الذي يريده أن يكون وطنا عادلاً.

وتأثر شيشرون بفكرة القانون الطبيعي التي جاءت بها الرواقية والتي تؤسس للقول بوحدة الجنس البشري وتساوى جميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم وعن دينهم[٢٢٧]، ورأى شيشرون أن القانون الطبيعي هو القانون الذي يحقق المساواة للناس، ويجب على القوانين الوضعية أن تستخدمه عن الحديث عن أهمية المحبة كرابط اجتماعي وسياسي، وقد أثرت هذه الفكرة لاحقا

(٢٢١) عمر عبد الحي، الفكر السياسي في العصور القديمة (الإغريقي–الهلنستي)، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٩٨–٢٩٩.

(٢٢٢) جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣، ص٤٩.

(٢٢٣) فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي.دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٥٠.

(٢٢٤)عمر عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص٣٢٦– ٣٢٨.

(٢٢٦) جون توشار، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٢٢٧) عمر عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧.

في تفكير آباء الكنيسة[٢٢٨]. وأبدى سنيكا نوعاً من التسامح تجاه المساواة الروحية لاعتقاده بالمساواة بين العبد والسيد في الروح التي تمتزج فيها الطبيعة الإلهية والروح الإنسانية، وأن أهم ما يملكه الإنسان هو القدرة على التغلب على الخوف والموت، وتميزه بالصبر والشفقة...لكنه اعتقد في الوقت نفسه بوجود فروق طبيعية في المكانة الاجتماعية للأفراد وهذا يدل على سعيه للتوفيق بين موقفه وبين الممارسات السائدة في عصره[٢٢٩]. ويعني هذا أن تسامح سنيكا كان تسامحا جزئيا وليس شاملا لإيمانه بالتمييز الاجتماعي بما يدفع باتجاه اللاتسامح الاجتماعي وهو ما يعود إلى تأثره بواقع روما الذي عاشه فالفكر لا ينفصل عن الواقع بل يؤثر فيه ويتأثر به.

وإذا كانت الحضارة الرومانية قد بدأت بالتسامح على المستوى العملي، فإنها لم تنته به، فقد صدر مرسوم التسامح مع المسيحيين (٣٣-٣١٣م) أولاً ثم بين المسيحيين ثانياً، ويمكن تلمس التسامح عند الرومان في نصوص القانون الذي تميزوا به وعرف بعدله[٢٣٠]، ولكن بعض القوانين عرف بقسوته في معاملة الأجانب أو العبيد إلا أن الرومان كانوا يدعون إلى السلم العالمي وتنظيم علاقتهم العالمية مع الشعوب الأخرى. وكانت القوانين الداخلية الخاصة بالمواطنين لا تميز بين الفقراء والأغنياء بل تحترمهم لكونهم مواطنين[٢٣١]، ولكن الواقع يشير إلى التمييز الطبقي في الحضارة الرومانية التي لم تعترف للعمال بحقوق المواطنة وحتى المساواة أمام القضاء فطبقت عليهم قوانين خاصة[٢٣٢]. إلا أن فولتير يرى أن الحضارة الرومانية عرفت التسامح إلى ابعد الحدود خاصة مع الديانات الأخرى (اليهود، المصريين القدماء..)، فكانوا يعدون التسامح البند الأكثر قدسية في القانون الناظم لشؤون الأمم، ويتلخص المبدأ الاسمي لمجلس الشيوخ والشعب الروماني في: (وحدها الآلهة معنية بالإهانات الموجهة إلى الآلهة)، فمنذ عهد رومولوس إلى عهد دخول المسيحيين في نزاع مع كهنة الإمبراطورية لم يضطهد أحد بسبب آرائه، فقد شك شيشرون في كل شيء ولم يؤمن بالعالم السفلي، ونفى بوليب وجود الله، وكانت الجوقة تنشد على مسرح روما: (لا شيء بعد الموت والموت بالذات لا شيء)[٢٣٣]. وعرف الرومان بتسامحهم مع المسيحيين واليهود قبل أن يتخذوا المسيحية ديانة رسمية لهم، بل أن اليهود هم اللذين تآمروا على القديس بولس وبأمر من يهودي صدوقي[٢٣٤]، وحتى عندما قمع الرومان اليهود سرعان ما عاد هؤلاء إلى مناصبهم العليا في الدولة[٢٣٥].

لكن هذا التسامح كان في عهد الجمهورية الرومانية القديمة والإمبراطورية الرومانية الأولى، إذ انقلبت السياسة الرومانية فيما بعد إلى سياسة غير متسامحة سياسياً ولكن ليس دينياً، فكان الرومان ينظرون إلى اليهود على إنهم مجرد طائفة، أما المسيحيين فتعرضوا للاضطهاد لسبب سياسي وليس ديني، حيث كانت معتقداتهم تمنعهم من المشاركة في الاحتفال الشكلي البحت لعبادة الإمبراطور وهو ما نظر إليه الرومان كعصيان مدني[٢٣٦]. ولكن الإمبراطور (كسميانوس غاليريوس) أصدر في عام ٣٧١م مرسوم التسامح مع المسيحيين والذي عرف باسم (مرسوم نيقوميديا)[٢٣٧]. وبقدر تعلق الأمر بالاعتراف بوجود المرأة واحترامها، فقد قسم المجتمع الروماني النساء إلى ثلاث طبقات[٢٣٨]:

---

(٢٢٨) علي عبد المعطي محمد، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٢٢٩) المعجم العلمي للمعتقدات الدينية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٢.

(٢٣٠) علاء كاظم مسعود، مفهوم التسامح في الفلسفة الحديثة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٢.

(٢٣١) وجيه عفدو علي، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكردية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٢.

(٢٣٢) عماد خليل إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢٣٣) فولتير، مصدر سبق ذكره، ص٥٣- ٥٥.

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص٥٦

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص٥٨.

(٢٣٦) علاء كاظم سعود، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢٣٧) فولتر، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٢٣٨) إمام عبد الفتاح إمام، الفيلسوف المسيحي والمرأة، دار التنوير للطباعة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٤-٣٥.

١– المرأة المواطنة الرومانية الحرة.

٢– المرأة الأجنبية وهي مثل الرجل الأجنبي بلا حقوق ولا امتيازات.

٣– الجواري وهن ملك خاص لسيدهن.

وتخضع المواطنة الحرة ديناً وأسرة للرجل، حيث تترك عند زواجها عادات ودين أهلها وتتبع زوجها في ذلك، أما سياسياً فلم يكن للمرأة الرومانية أية حقوق سياسية وهي مستبعدة من العمل السياسي والوظائف العامة التي تسمى (وظائف الرجل)[٢٣٩].

وكان العبيد في روما القديمة محميون من الإساءة لأن من كان يسيء معاملتهم يواجه العقاب، فالرقيق يتمتع بشخصيته الإنسانية وحياته مصونة وكان سيده يعطيه حقه من المحصول ويجيزه بالزواج ممن يحب وإليه ينتسب أولاده ولا يحق لسيده بيعه إلا إذا أساء السلوك[٢٤٠]. ولكن العبيد في العصور اللاحقة وحتى أواخر القرن الميلادي الأول كانوا يعانون من سوء معاملة مما اقتضى إصدار قوانين تمنع قتل العبيد، وتؤكد حقهم بالمطالبة ببيعهم إلى سيد آخر إن أسيئت معاملتهم[٢٤١]. هكذا تكون الحضارة الرومانية قد عرفت التسامح الديني وليس التسامح السياسي أو الاجتماعي، حيث كانت المرأة مهمشة وتعاني من التمييز واللاتسامح (السياسي–الاجتماعي والديني)، وكانت الطبقة العاملة تعاني أيضا من الإقصاء والتهميش (اللاتسامح) الاجتماعي، وعاني العبيد من اللاتسامح السياسي، وكان ما تمتعوا به من بعض أشكال التسامح أو الاحترام والقبول الاجتماعي مؤقتاً (مرحلياً) كما هو الحال مع التسامح الديني في الحضارة الرومانية الذي كان هو أيضاً متسامحاً مؤقتاً ومرحلياً ويمكننا أن نصف التسامح الروماني بأنه تسامح (جزئي/ديني) وليس تسامحا مطلقا أو شاملا، ومؤقت (مرحلي) وليس دائمي.

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل بما يلي:

– ليس التسامح من المفاهيم التي تدخل في الإطار الأخلاقي النظري فقط كما يتصور البعض بل أنه وكغيره من كثير من المفاهيم والمصطلحات، يدخل أيضا في إطار الفكر والفلسفة والممارسة العملية.

– لا يعني التسامح وفقا للمفهوم الكلاسيكي التنازل عن الحق أو اللامبالاة وعدم الاهتمام واللين والتساهل، بل أن مفهومه المعاصر يعني الاعتراف بالآخر وقبول تنوعه واختلافه (سياسيا، دينيا، قوميا، فكريا، ثقافيا، حضاريا)، لأن الاختلاف سنه كونية عامة بحكم التنوع العالمي والإقليمي والوطني والذي هو سمة عامة تعيشها وتتعايش معها كل المجتمعات والدول فكل مجتمع وكل امة وكل دولة لها قيمها وعادتها وتقاليدها وثقافتها وأهدافها الخاصة بها بما يجعل التسامح ليس مجرد حق لصاحبه بل واجب عليه أيضا لضمان التعايش السلمي والتفاعل الايجابي بين الناس بما يتناسب ومبدأ النسبية وعدم وجود الأحادي والمطلق في كل ما هو أنساني واجتماعي.

– إن الحوار وسيلة أساسية للتسامح فلا يمكن أن يكون هناك تسامح دون وجود آلية للتفاهم وتبادل الآراء بما ينتهي بالإقناع والاقتناع وقبول الأخر والاعتراف به أو بخصائصه المميزة، ولكن ليس بصورة دائمة فالحوار وسيلة لتحقيق التسامح لكنه لا ينتهي بالضرورة بتحقيق التسامح ما لم توفر المقومات اللازمة لذلك.

– إن التأكيد على التسامح لا يعني الإيمان به وممارسته دون قيود أو شروط، فالمتعصبين والمتطرفين الذين يلجأون إلى العنف والقوة لإسكات الآخرين أو حتى إلغائهم وإنهاء وجودهم، لا يمكن التسامح معهم لان التسامح مع اللامتسامحين يقضي على التسامح نفسه بما يجعل للتسامح حدودا تعيّنها ظروف المجتمع أو الجماعة أو الحركة المتسامحة.

– إن للتسامح أنواعا متعددة ومتنوعة تتراوح ما بين:

---

(٢٣٩) المصدر السابق، ص٣٤– ٣٥.

(٢٤٠) عبد السلام الترمانيني، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٢٤١) المصدر نفسه، ص٥٥.

– تسامح ايجابي موضوعي جوهري وتسامح سلبي شكلي مظهري، فالأول يقصد به الاعتراف بالآخر وقبوله عن قناعه بهذا التنوع والاختلاف وإيمان بضرورة التعامل والتعايش معه سلميا، ويأتي الثاني لا عن القناعة بالاختلاف وقبوله بل لأسباب مصلحية وظروف اضطرارية.

– تسامح تمتد حدوده إلى الخارج فهو تسامح خارجي، وتسامح يقتصر على البيئة الداخلية ولا يتعداها إلى الخارج.

– تسامح دائم أو مؤقت، حيث يكون مستمراً غير منقطع سواء أكان تسامحا ايجابيا أو سلبيا، مطلقا أو محدودا، خارجيا أو داخليا، كليا أو جزئيا، أو يكون مؤقتا لمدة معينة ينقطع بعدها.

– تسامح مطلق عام أو خاص محدود، فالأول يشمل الجميع ولا يستثنى أحد، ويستثني الثاني دولة أو قومية أو دينا أو طائفة أو حزبا ما أو أكثر.

– تسامح كلي مطلق يشمل بحدوده كل الموضوعات (سياسيا، دينيا، اجتماعيا، فكريا)، أو تسامح جزئي نسبي يقتصر على موضوع أو أكثر من موضوعات التسامح ولا يشملها كلها.

– لقد عرفت الحضارات القديمة التي تمت دراستها أنواعا متعددة ومختلفة من التسامح كمفهوم قائم على الاعتراف بالآخر المختلف من الناحية الدينية والاجتماعية والسياسية والقبول به والتعايش معه سلميا.

– إن وجود الديمقراطية البدائية في وادي الرافدين يدل على وجود التسامح السياسي الايجابي الداخلي فيها، لكن تحول تلك الديمقراطية إلى سلطة مركزية مطلقة، وجنوحها نحو الاستبداد يعني أنه كان تسامحا ايجابيا سياسيا مؤقتا، أما الاعتراف بالمرأة وإعطاء العبيد الكثير من حقوقهم فيدلان على التسامح الايجابي الداخلي الاجتماعي، لكنه تسامح محدود لأنه لا يشمل جميع النساء.

– عرفت الحضارة الهندية (البوذية) التسامح الايجابي الداخلي والخارجي، والاجتماعي خاصة تجاه الآخر المختلف جنسوياً (المرأة)، وعرفت الحضارة الصينية (الكونفوشيوسية) التسامح الايجابي الداخلي والخارجي العالمي.

– عرفت الحضارة اليونانية التسامح الداخلي والنسبي الاجتماعي والديني، ولكنه لم يكن تسامحا سياسيا لاستثنائها النساء والعبيد من حق المشاركة السياسية.

– عرفت الحضارة الرومانية التسامح الديني وليس التسامح السياسي أو الاجتماعي فكانت المرأة مهمشة وتعاني من التمييز واللاتسامح (السياسي–الاجتماعي والديني) وكذلك الطبقة العاملة عانت من الإقصاء والتهميش (اللاتسامح) الاجتماعي، وعاني العبيد من اللاتسامح السياسي، وإذا ما تمتعوا بنوع من التسامح أو الاحترام والقبول الاجتماعيين، فإنه كان مؤقتاً (مرحلياً) كما هو الحال مع التسامح الديني في الحضارة الرومانية الذي كان هو أيضاً تسامحاً مؤقتاً ومرحلياً ويمكننا أن نصف التسامح الروماني بأنه تسامح (جزئي/ديني) وليس مطلق أو شامل وهو مؤقت (مرحلي) وليس دائمي.